شكر وتقدير

تقدم منظمة شراكة الموازنة الدولية بحق الحضر في 94 من المؤسسات البحثية ومنظمات المجتمع المدني حول العالم الذين يمثل عملهم أساس موازنة المفتوحة.

ونقد بشدة تقاليدهم وخبرتهم، بالإضافة إلى صبرهم على استفساراتنا المتعددة خلال عملية مطولة من الفحص والتحرير.

إن مسح الموازنة المفتوحة مستوحى من شركائنا وعملهم. ونأمل أن يساهم المسح بدوره في زيادة أثر مبادراتهم وفي تعزيز شفافية الموازنة في أنحاء العالم. وتقدم أيضًا بخلاص الشرك للمراجعين الرئيسيين الذين أسهموا مداخلاتهم بشكل كبير في جودة هذا التقرير، وهم: ديفي بيدندر، وشارلز جريفين، وزملاء منظمة شراكة الموازنة الدولية ألبرت فان زيل، وديلان مكالان، والينا موندو، وجاري هاوس، وجيسون لاكي، وخوان بابلو جيراردو، وبابلو دي رينزيو.

هذا المشروع هو نتاج عمل فريق العمل بمنظمة شراكة الموازنة الدولية. ترأس فيلك رامكومار عملية جمع البيانات ومراجعتها. وعمل فيلك بشكل وثيق مع كل من كارولين بواربير، وإيلينا موندو، وماري كاسترو، الذين عملوا لساعات عديدة في العمل مع الشركاء من الباحثين والمراعين حول العالم لضمان جودة البيانات. كما عمل كل من جان سيفرت، وجورجي رومنزو، وماركو توميكيك، ويلدرا، وماركوس، وروث كارنيتز بدأب شديد.

كتبت هذا التقرير كل من فيلك رامكومار وإيزاك شاربو، وراجعته ديلان مكالان. وقد تم تقديم المساعدة في تقديم القيم من قبل الزملاء في منظمة شراكة الموازنة الدولية كارولين بواربير، وإيلينا موندو، وماري كاسترو، وماري كاسترو، وماري كاسترو.

وفي الختام نتقدم بالخصام الشكر والعرفان لوزارة التنمية الدولية بالملكية المتحدة، ومعهد المجتمع المفتوح، ومؤسسة وولف بولدا، هولندا، والذين قدموا الدعم المالي لهذا الجهد.

وارين كرافشيك

مدير المشروع
الدراسة المسبحة للموازنة المفتوحة لعام 2010

منح تنفيذي

على مدار العقد الماضي، أدت العديد من المستجدات إلى زيادة التأكيد في أنحاء العالم على إيجاد نظام للموازنة المفتوحة.

- أكد المواطنين بشكل متزايد على ضرورة إعلامهم بشأن كيفية استخدام حكوماتهم للمال العام، والموارد الأخرى.

- خصص الخبراء بشكل متزايد إلى أن إضفاء شفافية على الموازنة، وبقاء ضوابط وتوازنات مناسبة في عملية إعداد الموازنة يمكن أن تعزز مصداقية قرارات السياسات وتحديد الأولويات فيها، والحد من الإهدار في الإنفاق والفساد، وكذلك تسهيل الدخول إلى الأماكن المالية العالمية.

- أصبحت شفافية الموازنة أساسية في عدد من مجالات التنمية الدولية، تتنوع بين تمويل عدد من تغير المناخ إلى الأعمال التي يتم على مستوى الدولة للوصول إلى التزامات التنمية الدولية مثل الأهداف الإنسان لإلفقاً، وكذلك المسئولية.

ولهذا الأسباب، أعدت منظمة شبهة الموازنة الدولية الدراسة المسبحة للموازنة المفتوحة. ويتمثل هذا المسح المقياس المستقل والمقران الوحيد لمسار السضوابط الحكومات الخاصة بالموازنة، وقد حاز على رضا خبراء المالية العامة الدوليين من خلال نهجه الدقيق. ويتزامن هذا التقرير بتحليل الجولة الثالثة للمسح، والذي توصل إلى أربعة استنتاجات رئيسية.

الاستنتاج الأول: الجملة العامة لشفافية الموازنة ضعيفة، فيمكن اعتبار عدد قليل ومماضي من البلدان لديها موازات مفتوحة، في حين يوفر عدد كبير من البلدان معلومات غير كافية بشأن الموازنة إلى حد كبير.

ينظر متوسط الدراجات على مؤشر الموازنة المفتوحة للبلدين التي شملهما المسح في 2010 42 من 100 (أجزار النظام في: الصفقة التالية لتوصيف "مؤشر الموازنة المفتوحة" والجدول في نهاية هذا الموجز لمحة كل بلد) وعلى وجه التحديد:

- حصل 20 بلد من إجمالي 94 بلد شملها مسح الموازنة المفتوحة 2010 على درجات أعلى من 60، ويمكن تصنيفها على أنها تقدم بيانات موازنة كافية لمواطنيها لتمكينهم من تكوين تحليل شامل وفهم موازانتها الوطنية.

- قدم حوالي ثلث البلدان (33) بعض المعلومات، وحصلت على درجات بين 41-60 على الرغم من أن هذه المعلومات هي أقل بكثير من المطلوب لتكوين فهم واضح للموازنة ومراعاة التنافسيين.

في العديد من البلدان (41) تعتبر المعلومات المقدمة غير مناسبة على الإطلاق. ويشمل ذلك 19 بلد قدمت الحد الأدنى فقط من المعلومات (التي تراوح بين 20-40) بالإضافة إلى: 22 دولة قدمت أقل من ذلك أو لم تقدم معلومات على الإطلاق بشأن الموازنة وحصلت على درجات 20 أو أقل. عدد هذه البلدان 22 وهي: الجزائر، تونس، الأتراكيا، وفريجيا، كورونا، كمبوديا، كامبوي، وتشانغ، وله، والصين، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية الدومينيك، وغينيا الاستوائية، وكينيا، ونيجر، ونيجيريا، ورواندا، وإيبومو، ونيجزبي، والسنغال، والبنغلاديش، والسودان، وэкономا.

- في 21 بلد من 22 التي تقدم القيمة من المعلومات أو تقدم معلومات على الإطلاق، لا يتم حتى نشر مشروع الموازنة المفتوحة من الجهه التنافسية الذي يعد أهم وثائق السياسات الحكومية.

1دل آخر، أفغانستان، لا ينشر مشروع الموازنة حصل على 21 على مؤشر الموازنة المفتوحة لعام 2010،
حتى عند الإعلان عن وثائق الموازنة، غالبًا ما تكون هناك معلومات أساسية غير متاحة. وعلى سبيل المثال، تقدم 17 دولة فقط من شملهم البحث معلومات شاملة عن الموازنة بشأن السياسات المترتبة للم وغير الفي. في حين لا يقدم 41 دولة أي معلومات عن الأموال الإضافية للموازنة في مقررات الموازنة التنفيذية مع العلم بأنه في المتوسط، يتمثل الأموال الإضافية للموازنة حوالي 40% من إتفاق الحكومة المركزية في دول المرحلة الانتقالية والدول النامية.

**مسمح موازنة المفتوحة**

**مؤشر الموازنة المفتوحة**

يقيم مسمح الموازنة المفتوحة الذي تقدم منظمة شراكة الموازنة الدولية مدى توافر وثائق الموازنة الثمانية الأساسية في كل بلد، بالإضافة إلى مدى شمولية البيانات الموجودة بكل من هذه الوثائق. كما يبحث السح أيضاً مدى الإشراف الفعال الذي تقوم به السلطة التشريعية، والمؤسسات العليا لتفعيل الحسابات، بالإضافة إلى الفرص المتاحة للجمهور المشاركة في عمليات صنع القرار الخاصة بالموازنة الوطنية.

تستخدم درجات أي مجموعة فرعية من أسلاة مسمح الموازنة المفتوحة في تجميع الدرجات والتصنيفات المفتوحة عن الشفافية في كل بلد يتم فيها السح. وتُشكل هذه الدرجات ما يسمى "مؤشر الموازنة المفتوحة".

لا يعد مصدر الموازنة المفتوحة على تحديد الإطباعات أو استطلاع وإنما يعد مصدر السح معايير متفق عليها دولياً تقييم الشفافية والشفافية في موازنة كل بلد. يكلف السح من استبان لكل بلد أعداد اخبار مستقلين في الموازنة لا ينتمون إلى الحكومات الوطنية. ثم تتم مراجعة استبان كل دولة على حدة عن طريق خبراء غير ملخصون من المنظمات النسبياً لا ينتمون إلى الحكومة.

تشترك البلدان ذات الأداء الصعب على مؤشر الموازنة المفتوحة في بعض الخصائص - مثل انخفاض مستويات الدخل، وانخفاض مستوى الديمقراطية، والوضع الجغرافي (إذا كانت في أفريقيا والشرق الأوسط)، والاعتماد على المعنوقات والموارد من بيع المواد الهيدروليكية. إلا أن هذه السمات ليست بالضرورة محددة لشفافية الموازنة، ويمكن للبلدان التي توفر لديها الرغبة السياسية أن تزيد معدلات الشفافية بما أن تحقق مكونات متنوعة بشكل سريع نسبياً.

**الاستنتاج الثاني: تزايد الاتجاه العام نحو الموازنة. تحسن شفافية الموازنة بشكل ملحوظ خاصةً بين البلدان التي قدمت معلومات قليلة في الماضي.**


وبشكل خاص، هذه تقدم ملحوظ في العديد من الدول ذات الأداء السيء بالنسبة لمؤشر الموازنة المفتوحة سابقاً، والتي تعرف بشكل عام بصراحة مع الفجوة وعدم الاستقرار. كما ارتفع متوسط مؤشر الموازنة المفتوحة للمبادرات الأربعة عشر السوأً أداً على مؤشر في عام 2006 (والتي تتوفر لها بيانات مقارنة) من 25 إلى 40 في مؤشر الموازنة المفتوحة لعام 2010. وتشمل الدول ذات التحسين الملحوظ كل من مصر ونحونيل، وأوغندا. كما أن هناك تحسينات مماثلة في بعض الدول التي تم تقييمها.
حولت التغييرات الملاحظة في درجات مؤشر الموازنة المفتوحة

<table>
<thead>
<tr>
<th>البلد</th>
<th>غير مطبق</th>
<th>2008</th>
<th>2006</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>أفغانستان</td>
<td>21</td>
<td>8</td>
<td>5</td>
</tr>
<tr>
<td>انغولا</td>
<td>26</td>
<td>4</td>
<td>2</td>
</tr>
<tr>
<td>الأرجنتين</td>
<td>56</td>
<td>56</td>
<td>40</td>
</tr>
<tr>
<td>أذربيجان</td>
<td>43</td>
<td>37</td>
<td>30</td>
</tr>
<tr>
<td>كرواتيا</td>
<td>57</td>
<td>59</td>
<td>42</td>
</tr>
<tr>
<td>مصر</td>
<td>49</td>
<td>43</td>
<td>19</td>
</tr>
<tr>
<td>جورجيا</td>
<td>55</td>
<td>53</td>
<td>34</td>
</tr>
<tr>
<td>غانا</td>
<td>54</td>
<td>50</td>
<td>42</td>
</tr>
<tr>
<td>الهند</td>
<td>67</td>
<td>60</td>
<td>53</td>
</tr>
<tr>
<td>ليبيريا</td>
<td>40</td>
<td>28</td>
<td>18</td>
</tr>
<tr>
<td>مالاوي</td>
<td>47</td>
<td>36</td>
<td>72</td>
</tr>
<tr>
<td>مغوليا</td>
<td>60</td>
<td>58</td>
<td>47</td>
</tr>
<tr>
<td>النرويج</td>
<td>83</td>
<td>80</td>
<td>72</td>
</tr>
<tr>
<td>رواندا</td>
<td>11</td>
<td>1</td>
<td>47</td>
</tr>
<tr>
<td>سريلانكا</td>
<td>67</td>
<td>64</td>
<td>47</td>
</tr>
<tr>
<td>تركيا</td>
<td>57</td>
<td>43</td>
<td>42</td>
</tr>
<tr>
<td>أوغندا</td>
<td>55</td>
<td>51</td>
<td>32</td>
</tr>
<tr>
<td>فيتنام</td>
<td>14</td>
<td>10</td>
<td>3</td>
</tr>
<tr>
<td>اليمن</td>
<td>25</td>
<td>10</td>
<td>3</td>
</tr>
</tbody>
</table>

حققت بعض هذه الحكومات - خاصة تلك التي حصلت على درجات ضعيفة للغاية في الجولات السابقة لمؤشر الموازنة المفتوحة - هذه التطورات عن طريق خطوة أساسية وغير مفيدة: حيث بدأت في اتخاذ وثائق الموازنة على مواقعها الإلكترونية، تلك الوثائق التي كانت تدعاها في السابق إذا أنها كانت تتحا تقييقاً أو استخدام القيمة الداخلية أو الملاحين. وفي العديد من الحالات، بدأت هذه الحكومات في نشر مقتراحات الموازنة المفتوحة من جهة التنفيذية. فعلى سبيل المثال، نشرت حكومتي ليبيريا، واليمن مشروعاً للموازنة للمرة الأولى في عام 2009. كما حققت حكومات أخرى، والتي لم تحصل على درجات منخفضة للغاية في الجولات السابقة لمؤشر الموازنة المفتوحة تحسينات عن طريق زيادة شمول تقارير الموازنة المعلنة وخاصة مشروع الموازنة التنفيذي.

ويشير بحث منظمة شراكة الموازنة الدولية المبديي عن سبب حدوث هذه التغييرات إلى مجموعة من العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة شفافية الموازنة، وتشمل:

- تغير مسؤولي الحكومة بعد انتخابات تنتج عنها حكومة جديدة أو تعين مسؤول جديد يلزم بالمزيد من الشفافية;
- حدوث ضغط داخل البلد من منظمات المجتمع المدني والجهات التشريعيه;
- ممارسة ضغط خارجي من الملاحين ومن مبادرات بعدها مثل المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المتقلقة بالديون ومؤشر الموازنة المفتوحة;
لا ينبغي اعتبار هذه المكاسب التي تم الفوز بها بصورة بالنسبة لشفافية الموازنة من المسلمين. فقد توصل المحاسب أيضاً إلى أنه بالنسبة لكل من طرق الموازنة الثانوية الأساسية، انتجت بعض البلدان الإجابة الخاطئة – أي أنها إما توقعت عن نشر هذه الوثائق أو بدأت في تقديم معلومات أقل في الوثائق المتوفرة عن السنوات السابقة. على سبيل المثال، توقفت دولة فيجي عن نشر بيانها قبل الموازنة، وتقريبت سماعة السنة، وتقرير تدقيق الحسابات. ولم يمكن بحث مؤشر الموازنة المتفقة من الحصول على مشروع الموازنة المقدم من الجهة التنفيذية في النير، في حين كان بإمكان بحث المؤشر في الجولات السابقة.

الاستنتاج الثاني: مشاركة مؤسسات تدقيق الحسابات والجهات التشريعية في إعادة الموازنة ضعيف بشكل عام، ويربط إلى حذ كبير بتأقلم الخصائص الخاصة بالموازنة.

يرجى فهم أن مسح الموازنة المتفقة لعام 2010 إلى أن الرقابة على الموازنة ضعيفة في عدد كبير من البلدان التي تم تقييمها. وغالباً لا توفر لدى الهيئات التشريعية في مثل هذه الدول القوة المناسبة لتعديل الموازنة التي أعدتها السلطة التنفيذية، ولكن يتم إعطائها الوقت الكافي لضمان مشروع الموازنة المقدم من الجهة التنفيذية بشكل شاملي قبل الموافقة عليه ليصبح قانوناً. وفي 27 دولة فقط يتم تمدد من مشروع الموازنة المقدمة. و 22 دولة لا يتم تمد مشروع الموازنة من السلطة التنفيذية إلى المشرعين باقل من ستة أسابيع قبل بداية سنة الموازنة. وبالتالي تدقيق الموازنة في 52 دولة. لا تعنين الهيئات التشريعية من تلك الوثائق قيمتها. ولم تصلالة في مراقبة موازنة أصبحت 2010، كان توسط أجزاء الأسئلة التي تقدم قوة مؤسسات تدقيق الحسابات العليا ضعيفة جداً. وفيما بين 94 دولة يشملها مسح 2010، كان متوسط درجة الأسئلة التي تقدم قوة مؤسسات تدقيق الحسابات العليا ضعيفة جداً. ونسبة مؤسسات تدقيق الحسابات العليا في عام 2008.

وتجرير الإشارة إلى العلاقة الوثيقة بين درجة البلد على مؤشر الموازنة المتفقة وملامحة مؤسساتها الرقابية. فالدول ذات الأداء الجيد في مؤشر الموازنة المتفقة تتمتع بالهيئات التشريعية ومؤسسات تدقيق الحسابات العليا الأقوى في موازنة الصناعات الخاضعة للقانون، بينما تعاني الدول ذات الأداء المتوسط ببطء النقص في الموازنة الرقابية. وتلك العلاقة متوقعة حيث أن الحكومات المنظمة بالكشف عن معلومات كثيرة عن منظمتها في العالم يوجد مؤسسات رقابية قوية لديها، وذلك لأن ميزانية الموازنة الرقابية غالباً ما تطلق السلطة التنفيذية لمزيد من المعلومات.

الاستنتاج الرابع: هناك خطوات عديدة وبسيطة للإصلاح عن الموازنة تقلل الحكومات في اتخاذها. ويمكن اتخاذ هذه الخطوات عن طريق السلطة التنفيذية، والهيئات التشريعية، ومؤسسات تدقيق الحسابات العليا على حد سواء.

إذا، فقد تفوق بعض البلدان، يمكن أن يكون تفوق نظام الموازنة في بلد ما مهمة معقدة وتقنية. وقد تتطلب وضع نظام بيانات جيدة أو إعادة تقارير جديدة يكون نقص الخبرة الفنية عائقاً فيها. إذ أن المحاسب كشف عن أن الموازنة في أنحاء العالم يمكن أن تكون مفتوحة بشكل كبير إذا بدأت الدول بعض الإجراءات البسيطة نسبة.}

من المحظور أن الحكومات تعد عدد كبير وغير متوقع من الوثائق للأغراض الداخلية أو لاحتياجها ولكن دون أن تنشرها. ومن بين تشكيل الموازنة التي فشلت الحكومات في نشرها في الدول التي شملها المسح، هناك 42% من تلك الوثائق تم أعادتها بالتالي إبلاغها بغير أداءها في أخبار مالية فقط.

إن الاختلافات بين الدول التي تقع في شرائح مختلفة على مؤشر الموازنة المتفقة خاصة بالنسبة لمشاركين مؤشر الموازنة التي تقوم بإعدادها كبيرة للغاية. ووضوح ذلك، تشير الدول ذات الدرجات العالمية (درجات على المؤشر بين 81 و100) من الوثائق التي تمها بينما لا نشروا الدول ذات الدرجات الأدنى (بين صفر و20 على المؤشر) غالبية وثائق الموازنة التي تقوم بإعدادها علاً.
لا تستخدم مؤسسات تدقيق الحسابات العليا والهيئة التشريعية سلطاتها القانونية المتاحة لها بشكل كامل، فعادة ما تكون درجتها في مؤشر الموازنة المفتوحة التي تقيم مدى شمولية تقارير المحاسبة المتنوعة أقل بكثير من الدرجات التي تحقق عليها في أسلوب تقييم استقلاليته ووضع ذلك أنه على الرغم من حدودها الموضوعية، يمكن للمؤسسات تدقيق الحسابات العليا أن تنشر معلومات أكثر في تقارير تدقيق الحسابات، ويمكن لمؤسسات تدقيق الحسابات العليا أيضًا أن تغطي المزيد من إشراف الجمهور، فعلى سبيل المثال، من خلال إنشاء خط ساخن للإبلاغ عن العجز أو آليات أخرى لتسهيل الاتصالات التي من شأنها أن تستخدم في تحقيق تدقيق الحسابات.

تخدم الهيئات التشريعية في 26 دولة فقط في سياق رمزي للجمهور لعرض وجهات نظر خلال مناقشات الموازنة، والأكثر إثارة للقلق أن في 35 دولة فإن جميع المناقشات بشأن الموازنة بين الهيئات التشريعية والمكتب التنفيذية بما في ذلك جلسات الاستماع مغلقة أمام الجمهور بشكل كامل (ما في ذلك وسائل الإعلام) وليس هناك أي بحث عملي لطرف هذه المجتمعات. وعبرة أخرى، دائمًا ما تطبع الهيئات التشريعية نفسها ممارساتها لا تمكن الجمهور من المشاركة، هذا على الرغم من أن معظم الهيئات التشريعية يمكنها القيام بالكثير من منطقها القانونية لتعزيز المشاركة مثل عند جلسات استماع علنية.

التصويت:

يمكن الإطلاع على التوصيات المحددة لكل دولة على جدولة في التقارير المنفصلة عن كل دولة. وهذه هي التوصيات العامة لمنظمة شراكة الموازنة الدولية:

1. يجب على الدول الإعلان عن جميع وثائق الموازنة الثمانية التي تعدادها. لن تتطلب هذه الخطوة البسيطة تقريبًا أي جهد أو تكلفة إضافية من قبل الحكومات المعنية، إلا أنها ستسمح تشغيل الموازنة في أنحاء عديدة حول العالم، خاصة في الدول ذات الدرجات المنخفضة على المؤشر حيث لا يتم الإعلان عن غالبة وثائق الموازنة التي يتم إعدادها.

2. يجب إتاحة وثائق الموازنة بالعذر على نطاق واسع وبشكل منتظم: من السهل نسبيًا إتاحة وثائق الموازنة على نطاق واسع بالعذر إذا قامت الحكومات بمجرد نشرها على مواقعها الإلكترونية. كما أن الحكومات التي تفتقد في نشر المعلومات على مواقعها الإلكترونية يجب أن تضع ضغطًا سلبيًا للتحقيق وحذف نظام أراشيف تقارير الموازنة من الأعلام السابقة. كما ينبغي على الدول أيضًا إتاحة نسخ مطبوعة من وثائق الموازنة في المكتبات الوطنية والمحليّة وفي مكاتب الاستعلامات الموجودة في مكاتب الحكومة بالإضافة إلى نشر وثائق الموازنة يجب أن يكون في الوقت الملازم. على سبيل المثال، يجب نشر مشروع تطوير تقارير الموازنة التقليدي قبلاً تاريخ المراجعة على الموازنة وقت كاف كي تستند إلى المراجعة والموافقة المالية، ونود نشر تقارير نهاية العام وبقية المحاسبة في خلال ستة أشهر من نهاية السنة المالية لضمان أقصى درجات الملاءمة.

3. يجب على الدول آداء الأداء الشفهي على مؤشر الموازنة المفتوحة للعمل على الرقابة المالية المحددة: يوصي المشروع حذف أدنى أن تنشر الدول التي لا تقوم جيدًا بأية معلومات بشأن موازنة أو تقدم معلومات غير قليلة عن مشروع الموازنة المقدمة من السلطة التنفيذية، والميزانية المفتوحة، وتقارير تدقيق الحسابات. كما توصي المجموعة بأن تبادل البيانات التشريعيّة في هذه البلاد، في تنفيذ خطط استماع علنية بخصوص الموازنة، وتقلح ممارسات تشغيل الموازنة في هذه ال страны في الاهتمام الأكبر للمنظمة، وسوف تترواح التعديلات في ممارسات إعداد الموازنة على مدى العامين القادمين، والإخطار بمتى يمكن أن يكون قياس مؤشر الموازنة المفتوحة الفعلي جيدًا.

4. يجب على الدول التي تقدم الحد الأدنى من المعلومات أو بعض المعلومات تحسين أدائها في ثلاثة تقارير أساسية: يعين على الدول التي تتناقش درجاتها على المؤشر بين 20-60 ولا تغطي 52 دولة زيادة بحثية شمولية مشروع الموازنة المقدمة من الجهات التنفيذية، والتي على الرغم من نشرها بشكل شبه دام، نقصت معلومات أساسية. يجب على هذه الدول تحسين ممارسات تدقيق الحسابات، وكذلك التحقق من أنها تقدم هذه الدول تقارير تدقيق الحسابات في الوقت الحالي. كما ينبغي عليها أيضا أن تبدأ في إعداد ونشر عروض نصف سنوية والتي عادة لا تنشرها دول هذه الشريحة.
5. ينبغي أن تلتزم الدول بمبادئ الرقابة والمشاركة في عملية إعداد الموازنة. كما يجب دعم منظمة مؤسسات الراية على الموازنة واستقلاليتها وقدرتها. كما يجب السماح بإصدار الجماع لرياضة الضوابط وتوصيات كيميائية: ينبغي أن تتوفر لدى الهيئات التشريعيَّة صلاحيَّة التدويل والوقت الكافي لراجع الموازنة، وكذلك السلطة اللازمة لإعمال تغيرات في الموازنة عند إقرارها، كما يجب أن تكون مؤسسات تدقيق الحسابات العليا مستقلة، وتتوفر لها الصلحية، والقدرة، والموارد المطلوبة للقيام بمستوياتها الرقابية. وتتعزز المشاركة الفعالة للجماع، ينبغي على الهيئات التشريعيَّة عند حل حساسية عقلية مفتوحة في كل مرحلة من مراحل عملية الموازنة، ويجيب أن تسمح للمجتمع المدني بإبداء الرأي. وبشكل مماثل، يجب إتاحة الفرص للجهور للمشاركة بشكل مباشر مع مؤسسات تدقيق الحسابات العليا في مرحلة تقديم الموازنة. وهناك عدد من الآليات مثل "الخطوِّ الساخنة للإبلاغ عن الغش" لتفعيل هذه المشاركة.

6. يجب أن يشجع المانحون الدول المعتمدة على المساهمات ودعمها لتحقيق الشفافية: يجب أن يعمل المانحون بقوة على تشجيع الدول المعتمدة على المساهمات ودعمها لتحقيق الشفافية في الدول التي تنحص لها مساهمات، وذلك عن طريق تقديم حوافز للدول التي تظهر ممارستها شفافية أفضل في الموازنة. كما يجب أن يتأكد المانحون من أن تتعكس المساهمات العامة التي يقدمها في وثائق موازنتهم الدول ذات الصلة بشكل مناسب، وأن يقدم المانحون أنفسهم معلومات كاملة يسهل الحصول عليها عن أي مساعدة يقدمها للمشروعات. كما يمكن للمانحين أيضاً تقديم الدعم الفني لزيادة قدرة المؤسسات الرقابية (الهيئات التشريعيَّة، مؤسسات تدقيق الحسابات العليا، ومجتمع المدني، والإعلام، الخ) وذلك للضغط على السلطات التنفيذية لزيادة الشفافية والمحاسبة في الموازنة.

7. يجب تأسيس حركة للأعراف الدولية بشأن شفافية الموازنة: تشكل حالة شفافية الموازنة المطلقة التي سجلتها الجولات المتعاقبة من مسح الموازنة المفتوحة والمدعومة بالأدلة على مسألة تحقيق التقدم، دعوة ضرورية لحل قلعة من جانب المجتمع الدولي من أجل وضع أعراق عالمية بشأن شفافية الموازنة. ينبغي مشاركة الهيئات التشريعيَّة، مؤسسات تدقيق الحسابات العليا، والحكومات (خاصة المنظمة بشفافية الموازنة، والمانحون، والجمعيات الأكاديمية العاملة في إدارة المال العام، وكذلك منظمات المجتمع المدني). يمكن لأعراف الشفافية تخفف مبادئ وتوجيهات متفق عليها على نطاق واسع بشأن التصرفات المناسبة للحكومة بشأن الشفافية والمشاركة في عملية إعداد الموازنة. وأهم أن مثل هذه الأعراف ستؤكّد على انضمام الدول بشكل عالي وعالمي حيث أنه سيتعين على الحكومات الانلدوز بالموافقة على المبادئ المنصوص عليها في تلك الأعراف.

وبشكل إجمالها، سيكون النقد في التوصيات المبينة أعلاه متسقًا مع حق الجمهور في معرفة أولويات حكوماتهم، وسيحسن تجميع واتفاق المال العام.
ملحوظة عن جدول التصنيفات في الصفحة التالية:

"تم ترتيب جميع مؤشرات المؤشر المفتوحة لأقرب رقم صحيح، ويمكن أن يكون هذا الرقم في حالات الدول التي
تستثنى على درجة أعلى قليلاً من الصفر، أو هذه الدول تقدم بعض، ولا أن القليل جداً من معلومات المؤشر. هذه هي الحالة
بالنسبة لتشاد والعراق حيث حصل كل منهما على 0.4 على مؤشر المؤشر المفتوحة لعام 2010.

<table>
<thead>
<tr>
<th>رقم</th>
<th>الدولة</th>
<th>مؤشر المؤشر المفتوحة لعام 2010</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>47</td>
<td>كوسوا ريكا</td>
<td>92</td>
</tr>
<tr>
<td>45</td>
<td>نيوزيلندا</td>
<td>90</td>
</tr>
<tr>
<td>45</td>
<td>تمزانيا</td>
<td>87</td>
</tr>
<tr>
<td>44</td>
<td>البوسنة والهرسك</td>
<td>87</td>
</tr>
<tr>
<td>43</td>
<td>أيرانيا</td>
<td>83</td>
</tr>
<tr>
<td>42</td>
<td>نيبال</td>
<td>83</td>
</tr>
<tr>
<td>40</td>
<td>ليبيريا</td>
<td>82</td>
</tr>
<tr>
<td>39</td>
<td>مالزيا</td>
<td>72</td>
</tr>
<tr>
<td>38</td>
<td>باكستان</td>
<td>71</td>
</tr>
<tr>
<td>38</td>
<td>كازاخستان</td>
<td>71</td>
</tr>
<tr>
<td>37</td>
<td>السلفادور</td>
<td>70</td>
</tr>
<tr>
<td>37</td>
<td>نيكاراغوا</td>
<td>68</td>
</tr>
<tr>
<td>37</td>
<td>بنما</td>
<td>67</td>
</tr>
<tr>
<td>36</td>
<td>إسبانيا</td>
<td>67</td>
</tr>
<tr>
<td>35</td>
<td>مالي</td>
<td>65</td>
</tr>
<tr>
<td>34</td>
<td>تيمور لنستيه</td>
<td>64</td>
</tr>
<tr>
<td>33</td>
<td>إندونيسيا</td>
<td>63</td>
</tr>
<tr>
<td>33</td>
<td>نيجيريا</td>
<td>62</td>
</tr>
<tr>
<td>32</td>
<td>الأفغانستان</td>
<td>62</td>
</tr>
<tr>
<td>31</td>
<td>لبنان</td>
<td>61</td>
</tr>
<tr>
<td>28</td>
<td>الكرواتيا</td>
<td>61</td>
</tr>
<tr>
<td>28</td>
<td>موزمبيق</td>
<td>60</td>
</tr>
<tr>
<td>26</td>
<td>المغرب</td>
<td>60</td>
</tr>
<tr>
<td>26</td>
<td>أنغولا</td>
<td>59</td>
</tr>
<tr>
<td>25</td>
<td>اليمين</td>
<td>59</td>
</tr>
<tr>
<td>25</td>
<td>إيطاليا</td>
<td>58</td>
</tr>
<tr>
<td>21</td>
<td>نيجيريا</td>
<td>58</td>
</tr>
<tr>
<td>18</td>
<td>المجر</td>
<td>58</td>
</tr>
<tr>
<td>15</td>
<td>جمهورية فنزويلا</td>
<td>57</td>
</tr>
<tr>
<td>15</td>
<td>كمبوديا</td>
<td>57</td>
</tr>
<tr>
<td>14</td>
<td>جمهورية الدومينيكان</td>
<td>57</td>
</tr>
<tr>
<td>14</td>
<td>فيتنام</td>
<td>57</td>
</tr>
<tr>
<td>13</td>
<td>بوليفيا</td>
<td>56</td>
</tr>
<tr>
<td>13</td>
<td>الصين</td>
<td>56</td>
</tr>
<tr>
<td>11</td>
<td>هندوراس</td>
<td>55</td>
</tr>
<tr>
<td>11</td>
<td>رواندا</td>
<td>55</td>
</tr>
<tr>
<td>8</td>
<td>السودان</td>
<td>55</td>
</tr>
<tr>
<td>6</td>
<td>جمهورية الكونغو الديمقراطية</td>
<td>54</td>
</tr>
<tr>
<td>5</td>
<td>بوتسوانا</td>
<td>54</td>
</tr>
<tr>
<td>3</td>
<td>النيجير</td>
<td>53</td>
</tr>
<tr>
<td>3</td>
<td>السنغال</td>
<td>52</td>
</tr>
<tr>
<td>2</td>
<td>الكاميرون</td>
<td>51</td>
</tr>
<tr>
<td>1</td>
<td>المملكة العربية السعودية</td>
<td>50</td>
</tr>
<tr>
<td>1</td>
<td>الجزائر</td>
<td>50</td>
</tr>
</tbody>
</table>
الفصل الأول: المقدمة والمنهجية

أهمية الموازات المفتاحة

منذ عدة أوعام، أزعمت فيما رأى، وهو شاب من الريف الهندي من عدم جودة القمح المتداول في متاجر الأغذية التي تديرها الحكومة في بلدته في ظل نظام التوزيع الشعبي، وانتابه الشك في وجود فساد في هذه المتاجر التي تبيع مستلزمات الطعام للقراء باسعار مدمعة. وبدع تجهيز المستلزمين عن هذه المتاجر لشكاوى المجتمع المحلي، قرر خيمار رام التحري عن ذلك وقاده ذلك إلى تحليل التقارير التي أعدها محاسب الحكومة الإقليمي عن هذه المتاجر. وتأكدت شكوكه خيمار رام من خلال تقارير تحقيقيات، والتي رصدت الكثير من التجاوزات في عمل هذه المتاجر وأوصت بإتخاذ إجراءات ضد المسؤولين عن إدارتها.

وعلى الرغم من هذه الاستنتاجات لم تتخذ الحكومة أي إجراء، فقد خيمار رام بالإنصاف عن تنفيذ تقارير تحقيقيات الحسابات، وأيضا عن معلومات بشأن تجاوزات أخرى كان قد اكتشفها. وأدى التداء الشعبي الناتج عن ذلك إلى اتخاذ الإدارة الإقليمية إجراءات ضد المسؤولين حيث آتت إيقاف المسؤول عن العديد من تلك المتاجر عن العمل.

في عام 2008، قامت فندرار، وهي منظمة للمجتمع المدني في المكسيك بالتعاون مع منظمات أخرى بإطلاق قاعدة بيانات إلكترونية عن أوجه دعم المزارع في المكسيك تكوّن هذه القاعدة ورقة سهلة وسريعة للحصول على البيانات الحكومية بشأن "يصلح على ماذا" من برامج الدولة للدعم الزراعي. وقامت قاعدة البيانات هذه بإضافة فئة "القائمة الشاملة"، وهي الطريقة التي يتم بها توزيع الأموال. في حين تدعى العديد من برامج دعم المزارع أنها تهدف إلى غياب المزارعين الأكثر احتياجاً، فإن مجموعة صغيرة من المزارعين الأثرياء تتوحش في الواقع على الغالبية العظمى من أموال الدعم مع مرور الوقت (حصيل أول 10% من المستفيدين – وغالبيتهم من المزارعين الأغنياء – على أكثر من 50% من الأموال). وتمكنت فندرار، من خلال هذا الدليل، من إثارة هذه القضايا وإثارة مناقشة عامة بشأن سياسة دعم المزارع في وقت كانت أزمة الطعام العالمي تطرح الأسئلة بشأنها بالفعل. واستجابة لهذه المناقشة الجماهيرية بشأن برنامجها للدعم، نفذت الحكومة المكسيكية إصلاحات هامة لتحديد المدفوعات الفردية، وزيادة ما يقدم للمزارعين الصغار. كما تم سلول المسؤولين العموميين عن عمل البرامج بشكل رسمي أمام البرلمان المكسيكي، وأقر العديد منهم من مشروعات وردت الحكومة أيضا في تنفيذ تدابير لاستعادة السيطرة على هذه الأموال. وصول أموال هذه البرنامج المستفيدين. 2

وتوضح هذه الأمثلة من الهند والمكسيك كيف أن الجمهور والمجتمع المدني بإمكانهم استخدام المعلومات التي تمنحهم ممارسات الموازات المفتوحة في تحديد تدقيق الخدمات العامة، وكيفية إدارة الموارد العامة. فالحصول على المعلومات يمكن أن يكون أداة حاسمة بالنسبة للمجتمعات الفقيرة والمجرمة. وعادة ما تتعدي هذه المجتمعات على الحكومة للحصول على الخدمات، إلا أنه دائما ما لا يتم الإصغاء إلى أراءهم من جانب من هم في السلطة.

كما أن هذه الأمثلة توضح أن الشفافية والمشاركة الشعبية هما حجر الزاوية لحكومات فعلية وقابلة للمساءلة. وبدون الحصول على المعلومات لا يمكن للمشرين، ومدققو الحسابات، ومؤسسات المجتمع المدني، الإعلان، والجمهور على نطاق واسع المشاركة بفعالية في صنع القرار أو عملية السلطة التنفيذية عن استخدام الموارد العامة. ويمكن الشفافية والمشاركة الشعبية بدورها تعزيز صمودية احترام السياسات وفعالية مداخلاتها. ويمكن أن يؤدي غياب الشفافية إلى اختيار برامج غير مرغوب فيها، وغير منسقة بالإضافة إلى الفساد والإهدار في الإ全长.

---

2 سيشير نموذج فندرار على الموقع الإلكتروني للمنظمة كجزء من سلسلة من دراسات الحالة المعنية بالأثار التي حققتها مجتمعات المجتمع المدني التي تتابع الموازات الحكومية.
وبالإضافة إلى تأثيرها على الحكم، يمكن لشفافية الميزانية إفادة البلدان من الناحية المالية. فقد أظهرت الدراسات أن الدول ذات الميزانية الأكثر شفافية غالبًا ما تدمج الأسواق المالية العالمية بشكل أفضل كما أنها تتمتع بتكليف أقل، وبالنسبة للأقل في بعض البلدان (مثل اليونان) أسمى نقص الشفافية والإشارات الفعل على ضعف الحكومة تجاه المدينية والعجز بالنسبة للهبات الخارجية في الأزمة الاقتصادية الأخيرة.

إطار 1. اختيار حصول المواطنين على بيانات الميزانية بشأن الأهداف الإبانية للاقتباس

في عام 2010 قام تحالف من منظمات المجتمع المدني في أنحاء العالم بوضع عملية الحصول على بيانات بشأن الميزانية تحت الاختبار. وذلك عن طريق طرح الأسئلة المتعلقة باجتهادات الحكومات في التدابير الخاصة بتحويل الإيرادات الإبانية للنمو الاقتصادي مثل: الصناعة الإيجابية وحماية البيئة. كما تشمل هذه البيانات أسلة هذه الممارسات في مساعدي دولية للتنمية أو ما تبرع به.

وقد باختبر في 80 دولة خصائص ميزانية الصداقات المالية، والبيئة، وغيرها، وتضاعف بناي طلبتهم المدنية عندما لم يحصلوا على استجابات. وبعد سبع سنوات وأكثر من 1000 نسخة، ومكاتبелиفية، وزارات للوزراء، قدم بلد واحد فقط وهو نيوزيلندا، معلومات عن الميزانية أبنت شك في้ في الأسئلة ذات الصلة.

بالمثل، أبلغت مصادر العديد، أن بعض الأساليب، من خلال تقديم إجابات لم يكن من الممكن أن يتم تقديم إجابات إلى بعض الآخر. وقدمت بعض معلومات الميزانية المطلوبة عند إيذاء الأسلاة.

ويشير هذا الجهد إلى الصعوبات التي تواجهها المواطنين في الحصول على بيانات بشأن حكوماتهم كما يشكل سبب في العجز في حكومات بأن تكون تتشكل من بعض معلومات شاملة ومفيدة عن الميزانية في الوقت المناسب.


وبالنسبة إلى تأثيرها على الحكم، يمكن لشفافية الميزانية إفادة البلدان من الناحية المالية. فقد أظهرت الدراسات أن الدول ذات الميزانية الأكثر شفافية غالبًا ما تدمج الأسواق المالية العالمية بشكل أفضل كما أنها تتمتع بتكليف أقل، وبالنسبة للأقل في بعض البلدان (مثل اليونان) أسمى نقص الشفافية والإشارات الفعل على ضعف الحكومة تجاه المدينية والعجز بالنسبة للهبات الخارجية في الأزمة الاقتصادية الأخيرة.

وبالنسبة إلى تأثيرها على الحكم، يمكن لشفافية الميزانية إفادة البلدان من الناحية المالية. فقد أظهرت الدراسات أن الدول ذات الميزانية الأكثر شفافية غالبًا ما تدمج الأسواق المالية العالمية بشكل أفضل كما أنها تتمتع بتكليف أقل، وبالنسبة للأقل في بعض البلدان (مثل اليونان) أسمى نقص الشفافية والإشارات الفعل على ضعف الحكومة تجاه المدينية والعجز بالنسبة للهبات الخارجية في الأزمة الاقتصادية الأخيرة.

وبالنسبة إلى تأثيرها على الحكم، يمكن لشفافية الميزانية إفادة البلدان من الناحية المالية. فقد أظهرت الدراسات أن الدول ذات الميزانية الأكثر شفافية غالبًا ما تدمج الأسواق المالية العالمية بشكل أفضل كما أنها تتمتع بتكليف أقل، وبالنسبة للأقل في بعض البلدان (مثل اليونان) أسمى نقص الشفافية والإشارات الفعل على ضعف الحكومة تجاه المدينية والعجز بالنسبة للهبات الخارجية في الأزمة الاقتصادية الأخيرة.

وبالنسبة إلى تأثيرها على الحكم، يمكن لشفافية الميزانية إفادة البلدان من الناحية المالية. فقد أظهرت الدراسات أن الدول ذات الميزانية أكثر شفافية غالبًا ما تدمج الأسواق المالية العالمية بشكل أفضل كما أنها تتمتع بتكليف أقل، وبالنسبة للأقل في بعض البلدان (مثل اليونان) أسمى نقص الشفافية والإشارات الفعل على ضعف الحكومة تجاه المدينية والعجز بالنسبة للهبات الخارجية في الأزمة الاقتصادية الأخيرة.

وبالنسبة إلى تأثيرها على الحكم، يمكن لشفافية الميزانية إفادة البلدان من الناحية المالية. فقد أظهرت الدراسات أن الدول ذات الميزانية أكثر شفافية غالبًا ما تدمج الأسواق المالية العالمية بشكل أفضل كما أنها تتمتع بتكليف أقل، وبالنسبة للأقل في بعض البلدان (مثل اليونان) أسمى نقص الشفافية والإشارات الفعل على ضعف الحكومة تجاه المدينية والعجز بالنسبة للهبات الخارجية في الأزمة الاقتصادية الأخيرة.

وبالنسبة إلى تأثيرها على الحكم، يمكن لشفافية الميزانية إفادة البلدان من الناحية المالية. فقد أظهرت الدراسات أن الدول ذات الميزانية أكثر شفافية غالبًا ما تدمج الأسواق المالية العالمية بشكل أفضل كما أنها تتمتع بتكليف أقل، وبالنسبة للأقل في بعض البلدان (مثل اليونان) أسمى نقص الشفافية والإشارات الفعل على ضعف الحكومة تجاه المدينية والعجز بالنسبة للهبات الخارجية في الأزمة الاقتصادية الأخيرة.

وبراءة ميزانية للمواطنين والممتدة لشفافية إدارة الحكومات
واصل أيضاً على استخدام الموارد العامة، يجب على المجتمع الدولي التوافر على شفافية الموازنة حيث أن تقديم بيانات في الوقت المناسب تميز بالفهم والدقة، وسهولة الحصول عليها عن موازنة الحكومات هو هدف صريح يجب أن يكون على دول العمل الحكومات، والمؤسسات الإقليمية، والمجتمع المدني. وفي هذا التقرير، توضح منظمة شراكة الموازنة الدولية الخطوات المشتركة التي يمكن اتخاذها لتحقيق هذا الهدف بشكل كامل.

مسح الموازنة المفتوحة

تلتزم منظمة شراكة الموازنة الدولية، وشركاءنا المحترفين في أنحاء العالم بفكرية أن تظل الموازنة المفتوحة ضرورية لإقامة إقامة حرة وعادلة. إنها أيضاً تمكن الجمهور بالمعلومات التي يديرها حكوماتهم لموازنة، ويمكن المواطنين أن يساهموا هذه المعلومات في مساحة حكوماتهم عن التحليل الأولي والمعاينة، وعندما تظهر الردود على السياسات التي تحسن من الخدمات التي يحصلون عليها، وبالتالي تحسن توجهات حكمهم. وقد صاغت منظمة شراكة الموازنة الدولية مسح الموازنة المفتوحة هذا الفكر في الاعتراف. وتعرفز المزيد من الإنتاج في نظام الموازنة في الحكومات الوطنية بشكل أكبر، يوثق مسح الموازنة الحالية في إعادة الموازنة لدى الحكومات، ويضع معايير لفهم المعاملات المالية المشتركة والقائمة على المشاركة، ولفاء للموازنة، كما يحدد الدول ذات الوضعوات المختلفة التي تضفي هذه المعايير أو في طريقها للفواع بث.

مسح الموازنة المفتوحة هو حزمة بيانات تميزية وقائمة للاستعمال التالية:

- باعتباره المقياس المستقل والمقرر الوحيد لشفافية الموازنة حول العالم.
- يشير بشكل دوري كل عام، وهو يغطي نفس مجموعة الدول (على الرغم من إضافة دول جديدة في كل جولة).
- يستطيع المساهم اعتبارها دولياً في تقييم الشفافية المسايرة لموازنة كل دولة.


MSCI الموازنة المفتوحة يستخدم مسح الموازنة المفتوحة معايير أخرى صندوق النقد الدولي (IMF) ضمن مبادئ الممارسات السليمة في مجال شفافية البيانات المالية والمالية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في "الفضل الممارسات المتعلقة بشفافية الموازنة"، لمنظمة دولية الجائزة العليا لفرصة الحاكمة العامة والمحافظة. وعلى الرغم من أن الأساليب المفتوحة من الموازنة المستخدمة في مسح الموازنة المفتوحة لا تتناول قضايا متعلقة بشكل تقسيمي مناسب في الاعداد المحلي للموازنة بشكل أكثر دقة، القضايا المتعلقة بـ "الجهة الشبيهة"، وتشمل هذه القضايا التي لم يتم تغطيتها في التوجيهات التي أصدرتها صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أو لمنظمة دولية

- نطاق وظيفة الجلسة العنية التي تنظمها الجهات التشريعيه خلال مناقشات الموازنة وطبقتها.
نطاق وطبيعة المشاكل الجماهيرية التي تقوم بها السلطات التنفيذية عند صياغة الموازنة العامة وطبيعتها؛

- توفر اليات أكشالية لمساهمة الجمهور في صياغة وتنفيذ برنامج تدقيق الموازنة;
- توفر بيانات مسبقة عن موازنة مثالية للنظام؛
- ملاحظات لتقارير الموازنة وتفتيح الحسابات ومقررات الموازنة.

- مدى شمولية بيانات الموازنة المعلنة تحديداً فيما يخص السياسات والبرامج الهادفة إلى استفاء الفقراء.

إن موازنة المفتوحة ليس استطلاع للرأي أو المفاهمة. تجميع بيانات المساهمين من خلال استبان لعدد من الخبراء موافقة مستقلين لا يشترط للحكومة القومية. وفي عام 2010، قام هؤلاء الخبراء باستكمال أسلوب الاستبان وعدها 123 لاختبارات متعددة، وذلك بناء على الطلب الشفاف لل zobowiązة الموازنة في بلاده، وذلك في 15 دور الرأي 2009، وعلى ما لا تؤخذ في الاعتبار أي مستندات أخرى في نظام أو ممارسات إعداد الموازنة القومية التي حددت بعد هذا التاريخ في مسح الموازنة المفتوحة.

تم بعد ذلك مراجعة الاستبان الكامل لعدد من الخبراء عبر المتابعة في سابماء وأيضاً لا يلتمس إلى الحكومة. مع الإعلان على ذلك، علماً عن منظمة شركات الموازنة الدولة الحكومية الوطنية لكل دول وتعددها 94 التي تناولها مسح 2010 للتعليقات على الاستبان الذي تم استكماله لكل دول. وقام تقييم نص تلك الحسابات بالتعليم على هذه النتائج. وقد أدرجت أغلب تلك النتائج في نسخ الاستبان الخاصة بالدول والمشرعة على المواقع الإلكترونية لمنظمة شركات الموازنة الدولية.

قام في رقمنا من منظمة شراكة الموازنة الدولية بمرافعة لتكملة كل دول وذلك يعكس المراقب والبلدات التي قدما لها الباحثون

- البريد المنتشر في 92 سؤالات من استبان مسح الموازنة المفتوحة عن مدى توفر تقارير موازنة الدولة للجمهور واعدة الرمزية و مدى شمولها. واستخدمت دراجات تلك الاستبان لتحديد دمج التفاقم الشفاف في كل دول. ويفصل ذلك "مؤشر الموازنة المفتوحة" ويشير إليه قيمة سهولة الوصول إلى البيزيت الدولية ومؤسسات تدقيق الحسابات العامة وفقاً لها في كل دول تم دراستها.

- مطلق الموازنة المفتوحة لا تشير إلى موازنة ثمانية ونافعة وموضوعية مثل مشاركة الموازنة للدولة وتفتيح هذه الوثائق للمراكز المختلفة لدوره الموازنة وتقدم معلومات عن فقط الموازنة ونتائجها، ويفصل أيضاً محل تركيز مؤشر الموازنة المفتوحة.

- الوثائق المقدمة الأولية:

أثناء صياغة الموازنة، ينبغي أن تصدر السلطة التنفيذية وثائقها في الأقل للمؤسسات، والمؤسسات، ومؤسسات اليوم، ومصادر البيانات بشكل عام. ومن مشروع الموازنة التنفيذي الذي يعرض إعلان الحكومة التفصيلي عن السياسات، والأولويات التي تؤدي انتباهها في عام موازنة القادمة في ذلك المصادر المعنية لكل وزارة ووكالة.

- الموازنة المفتوحة هي الوثيقة القانونية التي تُصرح بالسلطة التنفيذية بنشر تدابير السياسات التي تحتوي عليها الموازنة. وتصدر الهيئة التشريعية الموازنة المفتوحة بعد الصدق ل改正(أحياناً مع تعديلات) على مشروع الموازنة الذي قدمه السلطة التنفيذية للهيئة التشريعية.

وتشمل في المراجعة بنشر الموازنة نشرها خلال فترة تدقيق الموازنة الأول. يجب على السلطة التنفيذية إصدار تقارير خلال السنة شهريًا وربع سنويًا بشأن العوائد التي تم تحقيقها، والشيقات المفتوحة، والموارد المحتفزة، وذلك بناء على السلطة التنفيذية نشر مراجعة
نصف سنية لأول ستة أشهر من سنة الموازنة لمناقشة أي تغيرات في الافتراضات الاقتصادية التي تؤثر على سياسات الموازنة المعمدة.

وبعد نهاية عام الموازنة، يجب على السلطة التنفيذية نشر تقرير نهاية العام لتعقيض الاقتراح الاقتصادي في نهاية السنة المالية، ويجب أن يتضمن هذا التقرير تحديد ما إذا كان الإجراء الذي تم تطبيقه أهداف السياسات للموازنة المعمدة. كما تتطلب الممارسات السلبية لإعداد الموازنة أيضاً إجراءات متصلة عن السلطة التنفيذية ومؤسسات الرقابة العليا بإصدار تقرير تدقيق الحسابات سنوي يتناول جميع الأنشطة التي قامت بها السلطة التنفيذية.

وحيث أن تقرير الموازنة هذا يعد فرصة في محتوياته، فإن مجموعة شركات الموازنة الدولية توصي أيضاً بأن تنشر الحكومات نسخ مبسطة

حسابات موازنة المفتوحة وتشريفياته

تعطي ليجمع ال92 سؤال المستخدمة لوضع مؤشر الموازنة المفتوحة نفس الأمثلة عند حساب درجة المؤشر لكل بلد. إلا أن

عدل الأسبلة الخاصة بكل تجربة من الأسبلة الإنجابية المثاثة مختلفة (إذا كانت ثبوتية ماهية متاحة عنا فتكون جميع الأسبلة الخاصة بهذا النوع الصفر بشكل أوسع). ونتوجه لهذا النظام في منهد المجاز، تصبح بعض أسبلة الموازنة أهم من الأخرى. على سبيل المثال، يرتبط 58 سؤال من بين الأسبلة 92 المستخدمة لوضع مؤشر الموازنة المفتوحة بمشرو...

قيمة مؤشر الموازنة المفتوحة الشفافية على المستوى الوطني أو الفيدرالي للحكومة، ويدعى معظم المعلومات الخاصة

بسياسات الحكومة واتها ودونها، بالإضافة إلى البيانات المتعلقة بالأداء بالنسبة لأهداف الموازنة وتحقيقها على أرض الواقع.

ويوضح تحليل مؤشر الموازنة المفتوحة التابع لمنظمة شراكسة الموازنة الدولية الوفد في واحد من خاصة مشاريع بناء على درجة

الدولة الكلية أو الموازنة. وتصنف الدول التي تصل إلى درجة 0.81 و100 على أنها تقدم معلومات شامطة

بكل موازنة لها، أما الدول التي تصل إلى درجة من 0.61 إلى 0.80 يتم تصنيفها على أنها تقدم معلومات هامة عن موازنتها

بينما التي تصل إلى درجة بين 0.41 و0.60 فهي تقدم بعض المعلومات عن موازنتها في حين أن التي تصل إلى درجة فيما

بين 21 و40 فهي تقدم الحد الأدنى من المعلومات عن موازنتها أما التي تصل إلى درجة من صفر إلى 20 فهي تقدم

معلومات ضئيلة للغاية أو معدومة بشأن موازنتها.

لا يقي مؤشر الموازنة المفتوحة نظم الموازنة دون الوطنية، أو قضايا المشترات، أو أي معلومات خارج نطاق الموازنة المثاثية

من جانب المعلومات المستفيدة عن الموازنة المفتوحة، وشروط أخرى المتمكلة لدولة. لا يقي مؤشر الموازنة المفتوحة أيضاً قياس دقة

المعلومات المقدرة في تقارير الموازنة بشكل مباشر على حمض تلك المعلومات أو مدى عدد معلومات الحكومة وتشريفياتها

لاحتاجيات سكانها.

قوة المؤسسات الرقابية

بالإضافة إلى قياس الفترة الجماعية، يقوم مسح الموازنة المفتوحة بالبحث في فعالية الرقابة التي تقوم بها الهيئات التشريعية ومؤسسات

تدقيق الحسابات العليا، وكذلك فرص الجمهور في المشاركة في صنع القرار والرقابة بشأن الموازنة. ويقوم 22 سؤال من

إجمالي 123 سؤال بتحديد الجماعية إسمهم الهيئات التشريعية ومؤسسات تدقيق الحسابات العليا في فعالية الموازنة وقبولتها

المباشرة في أي دولة. ويستخدم متوسط الدرجات المعتادة للأنشطة المتعلقة بالهيئات التشريعية ومؤسسات المحاسبة العليا في

هذا الأسلوب بشأن قضايا متوسطة خاصة بالموازنة التي قمنا منحنى عدم تحليلاً في هذا التقرير.

أعراض مسح الموازنة المفتوحة، يطلب المشروع فقط نشر نسخ مبسطة من مشروع الموازنة المقدمة من السلطة التنفيذية أو الموازنة المقررة

كمؤسسات الفيدرالي.

أربع سنة سال في مسح الموازنة المفتوحة لا تستخدم لتقييم المشترات أو لحساب "قوة" الهيئات التشريعية ومؤسسات تدقيق الحسابات العليا.

هذه الأسلوب بشأن قضايا متوسطة خاصة بالموازنة التي قمنا منحنى عدم تحليلاً في هذا التقرير.
اطار 3: أزمة الديون اليونانية وعملية الموازنة الخاصة بها

ساهمت التجاوزات في نظام موازنة اليونان في أزمة الديون الأخيرة، كما كشف مقال في شرفة الموازنة التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن "الرسيد الموازنة المعنوي في اليونان قد تأثر بالإتفاق العسكري خارج الموازنة والتفاوتات العالمية لتفاوض صندوق الضمان الاجتماعي". وبالمثل، تم تخفيض المستويات المطلوبة للأحجى في اليونان كل عام تقريبا منذ عام 2000 بمقابل كبر في معظم الأحيان، وتعرضت حكومة لانتقادات عديدة في تقديم التقديرات والاقتصاد (يوروستات).

وفي وقائعها، مكنت تلك الأخطاء في تقارير الموازنة في اليونان من اقتراح المغرب الأوروبي في عام 2001، بأنها قدمت أوضاع متعثرة عن عجزها المالي، وذلك بداعي أن عجز الموازنة في عام 1999 كان أقل من 3% وهو النشر المطلوب توافر العملاء في الدول الرائدة في الاتحاد الأوروبي. بينما كان عجز الموازنة في واقع الأمر فوق ذلك بدرجة كبيرة (بي بي سي نيوز، 2004). كما أشارت الدراسات أيضا إلى ضعف مؤسسات الرقابة في اليونان بما فيها سلطاتها التشريعية.

وذلك أن هذا الوضع سمح لبعض الأخطاء الأخرى في النظام أن تستمر.

ولم تكن اليونان واحدة من البلدان التي شملتها صرح الموازنة المفتوحة لعام 2010، إلا لإيضاح السحاب بعض المشكلات المذكورة سابقا مثل ضعف الرقابة التشريعة. وتعلق الكثير من المشكلات في الحقيقة بعدم دقة المعلومات المعلنة والحاجة المستمرة لتعديلها لاحقاً – الأمر الذي يصعب على المصادر تصحيحها بشكل مباشر.

Hawkesworth, Ian; Daniel Bergvall; Richard Emery; and Joachim Wehner, “Budgeting in Greece,” OECD Journal on Budgeting, Volume 2008/3.

ملحوظة: المعلومات المقدمة هنا مأخوذة من المصادر التالية: 

حساب درجة "قوة" كـ "كل" مؤسسة. ويبكي استخدام مقاييس القوة المؤسسية هذه كبيانات استدلالية فقط حيث أن مجموعة الأسئلة الخاصة بالهيئات التشريعية أو مؤسسة تدقيق المصايب العليا أقل شمولية من بيانات تقييم تحضير قطاع المعلومات.

للحصول على المزيد من المعلومات الخاصة بالمنهجية التي استخدمتها منظمة شرائحة الموازنة الدولية استخدم مصوح الموازنة المفتوحة، وجمع مؤشر الموازنة المفتوحة، برجاء زيارة الموقع الإلكتروني لمنظمة شرائحة الموازنة الدولية

إقرار التوافر للجمهور

لكي تعتبر وثيقة متاحة على نطاق واسع لمسح الموازنة المفتوحة، يجب أن تفي هذه الوثيقة بشرطين أساسيين:

• يجب أن يتم نشرها في إطار زمني مناسب من جانب المؤسسة أو الوكالة المسئولة عن إعدادها;

• يجب أن توفر بالحدود الدنيا من الكلفة لأي شخص يريد الحصول على الوثيقة (أي أنه يجب على الحكومة ألا تجعل الوثيقة متاحة بشكل تقاني أو متاحة لأفراد أو مؤسسات تبعينها).

إلى هذا يندرج مسح الموازنة المفتوحة الإطار الرقمي الذي ينبغي في خلالة إطلاق وثائق الموازنة الثنائية. وتحتوي توجيهات صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالتعاون مع المنظمات السياسية في قيام الحكومة بنشر وثائق الموازنة المختلفة. ويعتبر مسح الموازنة المفتوحة هذه التوجيهات، إلا أن المسوح يقرر بأن ليس جميع الدول في وضع
يسمح لها بالوفاء بها في الوقت الحالي. ولذا يميز المسح بين الحكومات التي تنشر الوثائق من خلال إطار زمني مناسب وبين تلك التي تنشر الوثائق بعد الفترة الموصى بها بوقت طويل مما يجعل حصول الجمهور عليها لا قيمته تقريبًا. ولذلك وعلى سبيل المثال، في حين توصي توجيهات أفضل الممارسات بشري تقرير نهاية السنة وتقرير تدقيق الحسابات في خلال سنة أشهر من نهاية السنة المالية المقيدة بعمين حك أيضًا يجب خلالهما نشر هذه الوثائق، وذلك كي ما يناسب إعداد الوثائق متوازية للجمهور. ويمكن الحصول على قائمة كاملة للإطار الزمني لجميع تقارير الموازنة الثمانية الأساسية على الموقع الإلكتروني لمنظمة شراكة الموازنة الدولية لدنسب الموازنة المقيدة لعام 2010 (انظر إطار 4).

قد يكون تقييم إذا ما كانت وثيقة معينة متوفرة للإطلاع لأي شخص يريد الحصول عليها بحرية مهمة مفيدة لبعض الباحثين والمراجعين. في حين أن الكثير من الحكومات التي تم تقديمها في مسح الموازنة المقيدة عام 2010 تتضمن تقاريرها المشتركة المواجهة على الإنترنت، إلا أن skład الظروف تتيح الحكومات نسخ مطبوعة فقط من هذه الوثائق. وفي حالات أخرى، يكون من غير الواضح متى تم تحويل نسخ موازنة إلى موقع الحكومة الإلكتروني، فيكون من الصعب تحديد ما إذا كانت الوثيقة قد تم نشرها في إطار الزمني المحدد لا يوجد هناك عموم في توافر الوثيقة للجمهور.

أي أن الكثير من الحالات ليست مباشرة كهذه الحالة، فعلى سبيل المثال، في حين أن الكثير من الحكومات التي تم تقديمها في مسح الموازنة المقيدة عام 2010 تتضمن تقاريرها المشتركة المواجهة على الإنترنت، إلا أن skład الظروف تتيح الحكومات نسخ مطبوعة فقط من هذه الوثائق. وفي حالات أخرى، يكون من غير الواضح متى تم تحويل نسخ موازنة إلى موقع الحكومة الإلكتروني، فيكون من الصعب تحديد ما إذا كانت الوثيقة قد تم نشرها في إطار الزمني المحدد لا يوجد هناك عموم في توافر الوثيقة للجمهور.

بما يلي بعض أمثلة لنموذج الوثائق على وثائق الموازنة في الدول التي شملها مسح عام 2010، وعلى الرغم من هذه الوثائق، تعتبر المسح مع جميع الوثائق المشار إليها على أنها متاحة للجمهور:

- في كينيا، توفر مشروع الموازنة المقدم من السلطة التنفيذية بنقرة تقدر بنحو 250 دولار أمريكي تقريبًا. وهذه الوثيقة لم تنشر على أي موقع إلكتروني حكومي إلا أنه توفر نسخ منهما بالمجان في المكتبات العامة ومكاتب الاستعلامات العامة في أنحاء البلاد.

- في زامبيا، توفر مشروع الموازنة المقدم من الحكومة التنفيذية بتكالفة قدرها 50 دولار أمريكي تقريبًا، إلا أن هناك نقص في المعروض من نسخ هذا المشروع وأحيانًا لا توفر حتى لن يستطيع شراء ودفع هذا التكلفة. ولا ينشر مسح الموازنة المقدم من الحكومة التنفيذية على أي موقع إلكتروني حكومي.

- في مالي، يمكن الإطلاع على نسخ مطبوعة من وثائق الموازنة بالمنصات مكتبة قومية عالية، إلا أن يجب على من يريد الحصول على نسخة شخصية أن يدفع تكالفة نسخة صاغي فيها. حيث أن مشروع الموازنة المقدم من الحكومة التنفيذية، ووثائق الموازنة ذات الصلة في مالي، تكون مما يزيد على 1000 صفحة، يتضمن تصورات هذه الوثائق بالكامل أكثر من 100 دولار أمريكي، وذلك في بلد يقدر فيه دخل الفرد بنحو 2200 دولار تقريبًا. ولا ينشر هذه الوثائق على أي موقع إلكتروني حكومي.

- في ملاوي، توفر مشروع الموازنة التنفيذي بالمنصات مكتبة حكومية عالية، وذلك ينصح موازنة للenerima التشريعي، إلا أن تطبقة الحالة، ليس هناك نسخ كافية من الوثائق للوفاء بالطلب عليها. ولا يتم نشر مشروع الموازنة المقدم من الحكومة التنفيذية على أي موقع إلكتروني حكومي.

- في ألبانيا، ينشر مشروع الموازنة التنفيذي على موقع وزارة المالية الإلكترونية عند تقديمه للenerima التشريعي، إلا أن الوزارة تحجب الوثائق عن موقعها الإلكتروني عندما يتم سن الموازنة لتصبح قانونًا كما لا تحتفظ الوزارة بأرشيف مقترحات السنوات الماضية.

- في نيجيريا، تنشر مسح مسح الموازنة المقدمة للإطار التشريعي لدش المحاسبات على موقعها الإلكتروني إلا أن الموقع
تعتبر منظمة شراكة الموازنة الدولية أن الكثير من هذه المشكلات لن توجد إذا قامت الحكومات بنشر وثائق الموازنة على مواقعها الإلكترونية (وتأكدت من أن هذه المواقع تعمل بشكل ملائم).

على الرغم من أن مسح الموازنة المفتوحة لعام 2010 يسجل جميع الوثائق المذكورة عليه على أنها "مثيرة"، فإن بعضها أكثر "توافراً" عن البعض الآخر بشكل واضح. في جولات المسح المستقلة، تتعزز منظمة شراكة الموازنة الدولية إعداد وتثبيت معايير أكثر دقة بالنسبة لما يمثل "توافر عام". وذلك لضمان أن جميع أشكال الاختلاف المحتملة بالتوافر قد روحت، وكذلك ضمان إمكانية المقارنة الحقيقية بين الدول بشأن هذه القضية. ومن الممكن عند تطبيق هذه المعايير أن يتم تقييم الدول التي تتبع ممارسات مثل المذكورة أعلاه على أنها لا تجعل وثائق بعينها "مثيرة للجمهور".

هيكيل هذا التقرير

ينقسم بقية التقرير إلى الفصول التالية. يعرض الفصل الثاني النتائج العامة لأخر سنوات البحث. ويناقش الفصل الثالث التغييرات في درجات مؤشر الموازنة المفتوحة فيما بين التدابير الثلاثة لمسح الموازنة المفتوحة. ويقيم الفصل الرابع القوة النسبية للهيئات التشريعية ومؤسسات تنفيذ الحسابات العامة والعروض المقدمة للمشاركين في صنع القرار الخاص بالموازنة. يقدم الفصل الخامس توصيات بشأن التدابير التي يمكن أن تؤدي إلى تحسينات فورية في شفافية الموازنة بالإضافة إلى التوصيات التي يمكن بدءها فوراً إلا أن الاستفادة من نتائجها قد تكون على المدى الطويل. ويدمج ملحق عن عروض موجزة للتغييرات التي حدثت في دول عديدة تحسنت الشفافية فيها أو تهدأ بشكل ملحوظ على مدار السنوات القليلة الماضية.
ابط 4. الموارد المتاحة على الإنترنت لمسح الموازنة المفتوحة

ينشر مسح الموازنة المفتوحة على الموقع الإلكتروني لمشروع شراكة الموازنة الدولي على www.openbudgetindex.org. وبالإضافة إلى تقرير مسح 2010، يتضمن الموقع العديد الموارد الأخرى.

ومن بينها:

- الاستعدادات المستفادة ومقارنة البلدان لجميع الدول المـ94؛
- جداول البيانات وتحليل نتائج المسح;
- دليل للاستبان;
- قاعدة بيانات إجمال إجابات الدراسة;
- ترتيب مؤشر الموازنة المفتوحة لجميع البلدان المـ94;
- بيان صحيحة بشأن نتائج المسح;
- تقرير عن النهجية المستخدمة لاستكمال المسح;
- قائمة بأسماء الباحثين لكل البلدان المـ94.

ويتضمن الموقع الإلكتروني معلومات مماثلة عن مسح عام 2006 و2008. كما يحتوي الموقع على معلومات أخرى بشأن شفافية الموازنة بما في ذلك:

- دليل شفافية الموازنة ويوضح المعلومات التي ينبغي توافرها في وثائق الموازنة الثمانية الأساسية;
- دراسات حالة بشأن كيفية نجاح مجموعات المجتمع المدني في استخدام تقارير الموازنة في مراقبة الموازنة الحكومية؛
- منتجات للوساط المتعدد، بما في ذلك الفيديو، والنشرات الإلكترونية، وغيرها من المنتجات الصوتية (بما في ذلك أغنية مؤشر الموازنة المفتوحة الشهيرة)؛
- توصيف لمبادرة الموازنة المفتوحة، بما في ذلك غيرها من المشروعات التي تدعمها المبادرة؛
- معلومات بشأن برنامج مشروع شراكة الموازنة الدولي الذي يقدم مساعدة في مجابهة الحكومات الوطنية بشأن قضايا الموازنة المفتوحة (www.internationalbudget.org/what-we-do/mentoring-gov-program/)

يمكن الحصول على العديد من الموارد الأخرى بشأن عمل المجتمع المدني الخاص بالموازنة ومعلومات عن التقارير السنوية وتمويل مشروع شراكة الموازنة الدولي على www.internationalbudget.org. كما يمكن الاشتراك لتقديم النشرة الإلكترونية التي تصدر كل شهرية على الموقع الإلكتروني.
الفصل الثاني: نتائج مؤشر الموازنة المفتوحة للعام 2010

يقدم هذا الفصل أهم نتائج مؤشر الموازنة المفتوحة للعام 2010، ويشمل على أربعة أقسام:

- النتيجة الكلية التي حصلت عليها الدول لمؤشر الموازنة عام 2010
- أمثلة توضيحية لأنواع المعلومات المتعلقة بالموازنة التي لا توفرها الحكومات
- نظرة عامة حول مدى تحسن أداء الدول بعضوية وتفاوت الموازنة المفتوحة التي يقيمنها المسح، مع التركيز على ما إذا كان قد تنشر الخوارزمية أم لا.
- تحليل الخصائص المختلفة للدول، كأحجام المعونات التي تلقاها أو مدى اعتمادها على المنتجات الهيدريوكوبونية في عواونتها، ومدى توافقها مع نتائج المؤشر لعام 2010.

النتائج الكلية تكشف غياب الشفافية في الموازنة

مسح الموازنة المفتوحة للعام 2010 يكشف أن الأهمية في معظم الدول الـ94 التي تم تقييمها لا يتمتعون إلا بقليل من القدرة على الوصول حتى للملوثات الأساسية حول عادات ونفقات حكوماتهم وبالتالي قدhotelة على فهم أو التأثير على أولويات الميزانية الحكومية.

متوسط قيم نتائج الدول التي تم تقييمها على المؤشر لعام 2010 بلغ 42. أي أنه، بعبارة أخرى، معظم الدول قدمت أقل من نصف ميزانيات الموازنة المفتوحة لتحقيق الشفافية.

جدول رقم 1 يصنف الدول وفق خمس فئات للمؤشر وبين أن:

- 20 دولة فقط من الدول الـ94 (21%) المتضمنة في المسح لعام 2010 تتيح بالنسبة لبيانات كافية عن الموازنة لتمكينهم من فهم وتحقيق الموازنة القومية بصورة شاملة، وهي الدول التي تتوفر كميات هائلة أو كبيرة من المعلومات.

العديد من الدول التي توفر معظم معلومات الموازنة هي الدول العربية المتقدمة، ولكن تشمل تلك القائمة جنوب أفريقيا أيضا، والتي حصلت على تقييم المؤشر هذا العام. كما أنه من الجدير بالملاحظة أن العديد من الدول ذات الدخل المنخفض نسبة – كالهند وسريانكا وأوكرانيا – قد تم اختيارها من حيث خصائصها المماثلة للدول أخرى.

حوالي ثلاث الدول (33 من بين الـ94) محل الدراسة قدم بعض المعلومات، وتراوحت تقسيماتها 41 و60 على المؤشر. نظم الموازنة في هذه الدول لا يجب أن ينظر إليها على أنها مغفلة إلا أنها لا تزال تحت أو تحت تحسينات كبيرة قبلاً إمكانية حدوث نقص عام في سياسات الموازنة وأولوياتها.

بعض الدول المتقدمة التي تقع في هذه الفئة – كاليتانيا والبرتغال – يكتب منها فتح نظم موازنتها بصورة أكبر.

توجد بعض المشكلات الجيدة في هذه الفئة، كنوفا، وهي تمتلك خلال فترة زمنية قصيرة من دولة لا تقدم سوى معلومات ضئيلة حول الموازنة إلى تقديم معلومات أكثر شمولًا وتكاملاً (حيث تقع على فكرة هذه الفئة ما يجعل قيمتها على المؤشر أقل قليلاً من الانضمام لفئة "الميزانيات الشفافة").

في جمع من الدول (41 من بين الـ94)، كان حجم المعلومات المتاحة غير كاف، وكانت بينها 19 دولة لم تقدم سوى معلومات محدودة وضيقة في حين كانت 22 دولة أخرى لم تقدم سوى معلومات قليلة أو محدودة حول موازنتها.

وفي 21 من هذه الدول الـ22، لا يتم الكشف حتى عن المشروع التنفيذي للموازنة. هذه الدول 22 هي الجزائر، بوليفيا، بوتوكس فاسو، كمبوديا، الكاميرون، تشاد، الصين، جمهورية كونغو الديمقراطية، جمهورية الدومينيكان، غينيا الاستوائية، فيجي، هندوراس، العراق، فيجي، نيجيريا، رواندا، سانماريا، السنغال، السعودية، السودان، كينيا، مران، وثلاث دول في هذه المجموعة (غينيا الاستوائية، فيجي، سانماريا) لا تنشر أي معلومات متعلقة بميزاناتها من بين تلك التي يقيمنها المؤشر.
جدول 1. تصنيف الدول اعتماداً وفق قيم مؤشر الموازنة المفتوحة 2010

<table>
<thead>
<tr>
<th>الدول</th>
<th>عدد الدول</th>
<th>مؤشر الموازنة المفتوحة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>فرنسا، نيوزلندا، النرويج، جنوب أفريقيا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة</td>
<td>7</td>
<td>(النظام 81-100)</td>
</tr>
<tr>
<td>البرازيل، شيلي، كولومبيا، التشيك، المانيا، الهند، برونا، بولندا، سلوفينيا، كوريا</td>
<td>13</td>
<td>(النظام 61-80)</td>
</tr>
<tr>
<td>الجزائر، أذربيجان، بيلاروسيا، بلغاريا، كوسوفو، كرواتيا، مصر، جورجيا، غانا، جواتيمالا، إندونيسيا، إيطاليا، الأردن، كينيا، مالي، مكسيك، المكسيك، تشيلي، هايتي، نيجيريا، نيبال، روسيا، أوروبا، سلافيا، أنتاريو، توركيا، أوروبا</td>
<td>33</td>
<td>(النظام 41-60)</td>
</tr>
<tr>
<td>أفغانستان، البيلاروس، البحرين، التوفاجي، السلفادور، كازاخستان، ليبيريا، ليبيريا، مالا، المغرب، مونينيبيا، نيكاراغوا، باكستان، ترينيداد وتوباجو، فنزويلا، اليمن، زامبيا</td>
<td>19</td>
<td>(النظام 21-40)</td>
</tr>
<tr>
<td>الجزائر، بوروندي، الكاميرون، تشاد، الصين، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الدومينيكان، غينيا الإستونية، فيجي، هندوراس، العراق، غرينادا، جرينادا، جرينادا، جرينادا، جرينادا</td>
<td>22</td>
<td>(النظام 0-20)</td>
</tr>
</tbody>
</table>

الفنين الرئيسية للمعلومات الناقصة


موازنات الحكومات عادة ما تتضمن البيانات ليس فقط حوال لبرامج الفقر وإنما أيضاً أي معلومات يمكن أن تساع على كيفية من موازنة الحالة والسياسات وأهدافها الاقتصادية الكلية. علاوة على ذلك، فإن البيانات النتائج والمخرجات المتنوعة والمنتقدة عادة ما تكون مبنية على تقارير الموازنة، وهي المعلومات التي عادة ما يبحث عنها المهتمون برفاقية تأثير الموازنة.

خلاصة على ذلك، لا تمثل الأنشطة التي تجري "خارج الموازنة" سوى باقل الكيل من الشفافية. الصناديق الخارجية عن الموازنة هي تطبيقات حكومية لا تتم إدارتها في الداخل في إطار عملية الموازنة السنوية. وتعتبر هذه الصناديق الموافقة على أن تقدم المعلومات حول هذه الصناديق في إطار الموازنة خصوصاً وأن هذه الصناديق عادة ما تتضمن صناديق التأمين أو أنضمام الاعتناق والمؤسسات المختلفة للدولة والصناعات السرية، ومنها أصدحت تتضمن المعونات الأجنبية وعوائد الخصخصة والترتيبات لمشاركة في دائم ومحلي. وفي المتوسط، تظل الصناديق غير الواردة في الموازنة 2010 بحثية إلى أن نسبة الصناديق المركزة في الدول الإقليمية في عام 2010 لا يقدر أن 41 من الدول 94 محل الدراسة لم تقم أي معلومات على الإطلاق حول هذه الصناديق في المقترحات التنفيذية للموازنات.
الأنشطة شبه المالية هي الأنشطة التي تتم في أي من المؤسسات المبنية على الأنظمة أو السرير المالي أو أي من المؤسسات المماثلة بوصفها لوحية من قبل البنوك المركزي أو غيرها من البنوك الحكومية والخدمات العامة غير التجارية المدعومة من قبل المؤسسات المماثلة للدولة. وتهدف الأمثلة السريعة أو استخدام الاتصالات شبه المالية لـ حفظ مشاريع تجارية أو أعمال خاضعة للضريبة من دون عضوين من البنوك المصرفية، وتشمل الأمثلة السريعة أو استخدام الاتصالات شبه المالية لـ حفظ مشاريع تجارية أو أعمال خاضعة للضريبة من دون عضوين من البنوك المصرفية.

الالتزامات المشتركة هي أن تكون جزءًا من الحكماء إن وجدواها وإنما يتم النظر إلى أهداف المستقبل. على سبيل المثال، الحكومة قد تضمن قرارًا بناءً على بحث تفاصيل في حالة لقسم متغيّر القرض. وتشمل الأمثلة السريعة أو استخدام الاتصالات شبه المالية لـ حفظ مشاريع تجارية أو أعمال خاضعة للضريبة من دون عضوين من البنوك المصرفية.

وتُقسم الأمثلة السريعة أو استخدام الاتصالات شبه المالية لـ حفظ مشاريع تجارية أو أعمال خاضعة للضريبة من دون عضوين من البنوك المصرفية إلى ثلاثة فئات رئيسية وطبيعة المعلومات المتضمنة في كل منها. هذا القسم يبين ما يشترط من الوثائق من ناحية الموارد المالي للحكومات.

نتائج الوثائق

وتُعكس علاج nhiệt الموازنة المفتوحة للعام 2010 إذا ما كانت الدنيا ذات بداية الموازنة المالية الرئيسية وطبيعة المعلومات المتضمنة في كل منها. هذا القسم يبين ما يشترط من الوثائق من ناحية الموارد المالي للحكومات.

العديد من الوثائق ليست متاحة للعامة

كشف سبع الموازنة المفتوحة 2010 أنه عند تقديم كل الوثائق لكل الدول، فإن 42% - أو أقل من النصف قليلا – من التفاخر الرئيسي عن الموازنة التي تم التعامل معها لم يتح للعامة.

يُبين جدول 2 أنها لا توجد وثيقة واحدة تنشرها كافيا للدول، وأن عدد من الوثائق ينتشرها فقط 90% من الدول، وهي زيادة للوثيقة الأكثر انتشاراً. ولكن فشلت حوالي 13% من الدول الخاصة بالثروة في نشرها. وواحدة من كل أربعة دول فشلت في نشر كل من المشروع التنفيذي للموازنة أو تقارير التحليل السنوي أو تقارير النهاية العام في هذه الدول. وتوفير لائحة في أفضل الظروف معلومات شعبية حول أي السياسات يترشحها التنفيذ الداخلي للموازنة وكيف يتم تثبيت الأموال العامة أو تخصيص العوائد.

دولتين من كل ثلاثة لتصدران بيان ما قبل الموازنة أو المراقبة النصف سنوية وخمسة من بين كل ست دول تنشر موازنة المواطنين.

جدول 2. العدد من وثائق الموازنة غير متاحة

<table>
<thead>
<tr>
<th>النسبة المئوية من الدول التي</th>
<th>الوثيقة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>فشلت في النشر</td>
<td>بيان ما قبل الموازنة</td>
</tr>
<tr>
<td>65%</td>
<td>المشروع التنفيذي للموازنة</td>
</tr>
<tr>
<td>23%</td>
<td>موازنة المواطنين</td>
</tr>
<tr>
<td>83%</td>
<td>الموازنة الفGrant</td>
</tr>
<tr>
<td>13%</td>
<td>تقارير خلال السنة</td>
</tr>
</tbody>
</table>
معظم الوثائق غير المنشورة هي في الواقع معدة لأغراض الاستخدام الداخلي فقط.

وفقاً على ذلك، فإنهم حين لا يتم إعداد وثيقة، فإن الحواجز أمام شفافية الموازنة ترفع للغاية، مما تحتاج الدول كذلك لإقامةها.

باختصار، فإن هذه الوثيقة لم توسمح كافية لاتمام شفافية الموازنة في ظل هذه الحالة. في حالة هذه الدول، فإن الحكم العلمي لكي يتيح الموازنة يخضع لقيود كثيرة، وبالتالي قد تتراوح، على سبيل المثال، على تصنيف الأخطاء عاليام بأكثر من

ولعلعداً الله القوة، أن هناك نسبة كبيرة من الوثائق تعد فيها الموازنة في ظل هذه الحالة، فإن 70% منها لم يتم إعدادها في الواقع. في هذه الحالة، فإن المعوقات أمام تحقيق شفافية الموازنة تكون أقل، وتصبح المساواة من قضايا الدولة أن مثل هذه الوثائق الداخلية يمكن أن تتاح لل公众

تبيّن البيانات المذكورة في شكل 1 أنه، وبالنسبة لمعظم المواطنين، فإن كل من دفع المشاكل من جهة كانت من المقتراحات التنفيذية لمواردهم للعامة، تؤدي إلى هذه الوثيقة لاغراض الاستخدام الداخلي. وبالتالي، في غالبية الحالات، عندما لا تنشر الدول الموازنة الفارقة أو تقرر الرقابة المالية وتقييم الحسابات وتقرير نهاية العام، فإن هذه الوثائق يتم إعدادها للاستخدام الداخلي فقط.

شكل 1: العلاقات تعد العديد من مواطنين المهمة لإعداد الموازنة إلا أنها لا تنشر

ونعمه من المهم الإشارة إلى أن الفرق بين الدول التي تقع في الفئات المختلفة لمؤشر الموازنة المفتوحة عندما يتعلق الأمر

بإعداد الوثائق يعد صغيراً نسبياً. على سبيل المثال، أفضل الدول من حيث التقييم تعد 93% من الوثائق بينما أضجها تقييمها تعد 73% من كل الوثائق. وإذا ما تمنى الغرب في إنتاج هذه الدول لوثائقها أمام العامة، فيما لا تجبر أي من الدول التي جاءت

في المرتبة الأولى من حيث التمثيل (الناتج الإجمالي 81-100) أي من وثائق الموازنة وتقييمها على الاستخدام الداخلي فقط.

الحكومات التي خضعها للتسهيل تمتلك بصورة تراكمية إجمالاً 436 من بين وثائق الموازنة 521 (حوالي 58%) والتي تقدم توافرها من

قبل المشه. من بين الوثائق 316 التي لم تنشر، 134 (أو 42%) كانت لأغراض الاستخدام الداخلي فقط.

<table>
<thead>
<tr>
<th>الرؤية</th>
<th>المراجعة النصف سنوية</th>
<th>تقرير نهاية العام</th>
<th>تقرير الرقابة المالية وتفتيح الحسابات</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>70%</td>
<td>22%</td>
<td>35%</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

أظهرت الدراسات الأولى، التي جمعت في المرتبة الأولى من حيث التقييم، نتائجها غير متماثلة. في عبارة أخرى، فإن الدول التي تقدم تقييمًا (الشريان 20%) يمكنها أن تعزى أربعة مسیرات مختلفة من مصادر تقييم، منها نموذج تقييمها لديها في بعض الدوائر. بدأت في نشر الوثائق التي تعلق بالفعل، ما مدى شمولية الوثائق التي يتم نشرها؟

بالنظر أو توثيق الموازنة المختلفة التي تم إنتاجها للدوائر، فإن متوسط حجم الموارد المتضمنة تفاوت للغاية. فعندما يتم نشر بيان ما قبل الموازنة، وميزانية الموازنة والميزانية المقترحة ومقارذة في المتوسط، في سبيل الموازنة، حسب الموازنة المقترحة، يكون نشر تقرير نهاية العام و dword الموازنة المالية و تدفق الحسابات، والذان يقللون الالك شملًا من بين كل الوثائق، نصف، أو أقل من نصف، المعلومات المتعلقة بالمؤشر.

(انظر جدول 3).

وبالمقابل، في حين أن الحكومات التي تنشر المشروع التنفيذي للميزانية أو المراجعة النصف السنوية، تتوفر في المتوسط، في سبيل الموازنة، ثلاث أساتيم للمؤسسات التي تستثمر مؤشر الموازنة المقترحة، يوجد نشر تقرير نهاية العام و تدفق الموازنة المالية و تدفق الحسابات، والذان يقللون الالك شملًا من بين كل الوثائق، نصف، أو أقل من نصف، المعلومات المتعلقة بالمؤشر.

جدول 3. تفاصيل الموازنة المتضمنة في حجم الموارد التي تتم فيها

<table>
<thead>
<tr>
<th>الميزانية المقترحة</th>
<th>الميزانية المالية و تدفق الحسابات</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>متوسط ترتيب الفرع للمؤسسات للميزانية 2010 للدول التي تنشر وثائق الموازنة</td>
<td>متوسط ترتيب الفرع للمؤسسات للميزانية 2010 للدول التي تنشر وثائق الموازنة</td>
</tr>
<tr>
<td>بيان ما قبل الموازنة</td>
<td>81%</td>
</tr>
<tr>
<td>مشروع التنفيذ للميزانية</td>
<td>58%</td>
</tr>
<tr>
<td>موازنة الموازنة</td>
<td>86%</td>
</tr>
<tr>
<td>الموازنة المقترحة</td>
<td>50%</td>
</tr>
<tr>
<td>تفاوت خلال السنة</td>
<td>76%</td>
</tr>
<tr>
<td>المراجعة النصف السنوية</td>
<td>63%</td>
</tr>
<tr>
<td>تقرير نهاية العام</td>
<td>42%</td>
</tr>
<tr>
<td>تقرير نهاية العام</td>
<td>52%</td>
</tr>
</tbody>
</table>

خصائص الدول والقدرة على الإطلاع على الموازنة

ما الذي يؤدي بالدول للحصول على تقييم عالي أو ضعيف على مؤشر الموازنة المقترحة؟ نحن لا نحاول الإجابة على هذا السؤال بشكل كامل، إلا أن نقص عدد من الخصائص الرئيسية للدول التي تنشر في مدى أربعة الموازنة، 6

تثبت صدائق الأدوات المتضمنة إلى حد كبير، فكما هو متوقع، وما خلف سنة 2008، فإن الدول التي يكون أداها ضعيفًا على الموازنة، تتحو لأن تكون ذات مسيرة داخل محتفظات، وتقع في أفريقيا أو الشرق الأوسط، ويعتمد على المساعدات الأجنبية. ويعتمد على عائدات مبيعات المنتجات الهيدروكربونية وتوفر في الغالب لأن تكون ذات نظام حكم سلطوية أو مختلطة. والعديد من هذه العلاقات تداخل لأن دول أفريقيا جنوب الصحراء، على سبيل المثال، تتحو لأن تكون قوية وكذلك لأن تكون أكثر استقرارًا على المعايير.

غير أنه تردد على هذه العلاقات أو الارتباطات العامة استثناءات هامة، الأمر الذي يؤدي للقول بأن شفافية الموازنة يمكن أن تتحقيق في نطاق العديد من الزوج.

العلاقة بين الشفافية والتدخل

من بين الدول التي تقدمها على الموازنة بين 0 و 20، حوالي 60% من الوثائق التي تم تقديمها لم تتح للعامة. 6

تولي منظمة شروكة الموازنة الدولية حاليا إجراء دراسات لتقديم هذه الارتباطات بصورة أكثر دقة وتنشر نتائجها قريبا. 7
وجد مؤشر الموازنة المفتوحة 2010 أن الدول ذات مستويات شفافية عالية فيما يتعلق بموازناتها هي في العموم دول ذات دخل مرتفع، بينما الدول التي تتصفها شفافية تتفوق مستويات الدخل لديها بشكل عام (انظر جدول 1)، وهي النتيجة لم تكن غير متوقعة نظرًا لأن دول الدخل المرتفع تتمتع في الغالب بنظام مستقرة لإدارة الأموال العامة، بينما العكس هو حال الدول الفقيرة التي لم تتصور فيها هذه النظم بعد.

ولكن لا توجد علاقة حتمية بين تراجع الدخل وفقر ممارسات شفافية؛ حيث يمكن أن تحقق الدول الفقيرة مستويات متفقمة من شفافية الموازنة. كما بين جداً جدول 2 كذلك فإن الدول التي تقدم "بعض" المعلومات حول موازناتها ليست في المتوسط أغنى كثيراً من الدول التي تقدم معلومات "ضئيلة" أو "عند الحد الأدنى". علاوة على ذلك، فإن الدول الأقل ثراءً حالاً كزيمبابوي بيتساو (متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي قوماً وفق القفزة الشرائية كان 1860 دولار في 2009)، والسعودية (2322 دولار)، وترينيداد وتوباجو (19818 دولار) ومالزيا (37770 دولار) كان أداها ضعيفاً على مؤشر الموازنة المفتوحة 2010. وبالمقابل، فإن دول منخفضة الدخل مثل الهند (متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي 2941 دولار)، وسريلانكا (4769 دولار) وأوكمايا (6340 دولار) كان أداها أفضل.

جدول 4. مستويات الدخول والشفافية

<table>
<thead>
<tr>
<th>قيم مؤشر الموازنة المفتوحة</th>
<th>متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي 2009</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>معلومات كثيفة (القيم 100)</td>
<td>34,308</td>
</tr>
<tr>
<td>هام (القيم 80-61)</td>
<td>16,783</td>
</tr>
<tr>
<td>بعض المعلومات (القيم 60-41)</td>
<td>8,770</td>
</tr>
<tr>
<td>في أضع الحدود (القيم 21-40)</td>
<td>6,322</td>
</tr>
<tr>
<td>ضئيلة (القيم 0-20)</td>
<td>4,698</td>
</tr>
</tbody>
</table>

العلاقة بين الشفافية والمنطقة الجغرافية

تحصل الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية على أعلى متوسطات القيم لمؤشر الموازنة المفتوحة للعام 2010 (انظر جدول 5). وتأتي مناطق العالم ذات المستويات المنخفضة للغاية من شفافية الموازنة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء، ومناطق العالم الأخرى - شرق آسيا والباسيفيك وشرق أوروبا ووسط أسيا وآسيا اللاتينية والكاريبي وجنوب آسيا - في المنتصف.

مصادر: مصادر مؤشرات الدخول: 2010

هذه التوجهات المتواترة تخلق بداخلها بعض الاستثنائات. فبعض الدول في مناطق معينة تحتل على تقيمات أعلى كثيراً على المؤشر 2010 مما تحصل على المنطقة الجغرافية التي تتنتمي إليها في المجمل. على سبيل المثال، حصلت دولان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - الأردن (50 نقطة على المؤشر) ومصر (49 نقطة على المؤشر) - على نقاط أكثر من ثلاثة أمتثال متوسط القيم التي حصلت عليها باقي الدول تنتمي لها ذات المنطقة. بالمقابل، فإن دولاً قليلة في أفريقيا جنوب الصحراء - كنوب أفريقيا (50 نقطة على المؤشر) أو غينيا بيساو (55 نقطة على المؤشر) وغامبيا (53 نقطة على المؤشر) والبوتسوانا (51 نقطة على المؤشر) - حصلت على نقاط أكثر كثيراً من ضعف متوسط القيم التي حصلت عليها باقي الدول تنتمي لها ذات المنطقة. علاوة على ذلك، فإن دول مثل شيلي (72 نقطة على المؤشر) وكوريا الجنوبية (71 نقطة على المؤشر) وسلوفينيا (70 نقطة على المؤشر) حصلت على نقاط تقارب تلك التي حصلت عليها الولايات المتحدة ودول في غرب أوروبا.
جدول 5. تفاوت قيم المؤشر 2010 وفق المنطقة الجغرافية

<table>
<thead>
<tr>
<th>المنطقة الجغرافية</th>
<th>عدد الدول المتضمنة في المؤشر 2010</th>
<th>معدل المؤشر</th>
<th>متوسط قيم المؤشر 2010</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>شرق آسيا والهيبان</td>
<td>42</td>
<td>13</td>
<td>5 رفب ئى انًؤشش</td>
</tr>
<tr>
<td>شرق أوروبا ووسط آسيا</td>
<td>52</td>
<td>18</td>
<td>8 الشفق الأسطو وشمال أفريقيا</td>
</tr>
<tr>
<td>أمريكا اللاتينية والكاريبي</td>
<td>43</td>
<td>16</td>
<td>6 جنوب أوروبا</td>
</tr>
<tr>
<td>أفريقيا</td>
<td>23</td>
<td>8</td>
<td>4 أفريقيا جنوب الصحراء</td>
</tr>
<tr>
<td>البلدان المتحدة وغرب أوروبا</td>
<td>48</td>
<td>6</td>
<td>28</td>
</tr>
<tr>
<td>الكل</td>
<td>74</td>
<td>9</td>
<td>94</td>
</tr>
</tbody>
</table>

العلاقة بين الشفافية والاعتمادية على عائدات استخراج الموارد الطبيعية

من بين الدول ال 94 المدرجة في مسح الموازنة المفتوحة 2010، تعتزم 14 منها بدرجة كبيرة على عائدات بيع المعاون و44 مسح أن متوسط تقييمات دول التي تعتزم بدرجة كبيرة على عائدات بيع المنتجات الهيدروكربونية (26 فقط من 100) أقل كثيراً من متوسط قيم مؤشر الموازنة المفتوحة للدول التي تعتزم على عائدات بيع المعاون أو تلك التي لا تعتزم على عائدات بيع المنتجات الهيدروكربونية.

الدراسات التي تناولت "الجنة النفط" كشفت أن النظام الذي تعتزم على عائدات بيع المنتجات الهيدروكربونية، لا سيما الأوروبية منها، تعتزم أكثر عرضة لتفشى الفساد فيها طبيعيا وأحفام تفشي العائدات، وتوزع الحاجة في هذه الدول بصورة أكبر لتحسين الشفافية في موازنتها وتفعيل التعامل مع الشخص المترددي الذي كشف عنه تناول مسح موازنة المفتوحة 2010 بخصوص وضع المترددين للشفافية في موازنة هذه الدول والذي يثير الكثير من القلق.

غير أنه، مرة أخرى، توجد استثناءات حول هذا الارتباط العام بين الشفافية وسمة الدول التي نوقشت للتو. حتى أن دولأ معينة تعمد بدلاً على عائدات بيع المنتجات الهيدروكربونية – مثل كولومبيا (61 نقطة على المؤشر) والمكسيك (52) وإندونيسيا (51) – حصلت على تقييمات عام 2010 أعلى كثيراً من ضعف متوسط القيم التي حصلت عليها باقي الدول التي تعتزم على عائدات بيع المنتجات الهيدروكربونية.

جدول 6. الدول المعتمدة على استخراج المنتجات الهيدروكربونية أقل احتمالاً في الشفافية

<table>
<thead>
<tr>
<th>الاهتمام على الموارد الطبيعية</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>عدد الدول</td>
</tr>
<tr>
<td>بتسوانا، شيلي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، غانا، الأردن، قيرغيزستان، ليبيا، مونغوليا، ناميبيا، بابوا نيو غينيا، برو، جنوب أفريقيا، زامبيا</td>
</tr>
<tr>
<td>السومالي، أوغندا، نيجيريا</td>
</tr>
</tbody>
</table>

الولايات المتحدة: الدول مصنفة اعتناعًا على 2007

(1) أن يكون متوسط تقييم عامات الهيدروكروبات أو المعدن على الأقل 25% من إجمالي الإيرادات خلال الفترة 2000-2005 أو

(2) أن يكون متوسط تقييم عامات الهيدروكروبات أو المعدن على الأقل 25% من إجمالي عائدات الصادرات خلال الفترة 2000.

العلاقة بين الشفافية والمعونات

الدول التي تتلقى مبالغ ضخمة من المعونات تنتمي لأن تكون ذات أداء سوي على مؤشر المواجهة المفتوحة 2010. تتلقى 18 من الدول الـ94 المتضمنة في المراجعة من معونات من المانحين بما يمثل ما يزيد على 10% من إجمالي دخلها القومي؛ وبلغ متوسط تقييم هذه الدول على المؤشر 30 نقطة. وتتلقى 14 دولة أخرى معونات من المانحين بما يمثل ما بين 5 و10% من إجمالي دخلها القومي، وبلغ متوسط تقييم هذه الدول على المؤشر 31 نقطة.

كلا الفئتين للدول المعتمدة على المعونات كان أداءها أسوأ كثيرًا من الدول التي لا تعتمد على المعونات، تتلقى 51 دولة متضمنة في مسح 2010 من المنحنين ما يقل عن 5% من إجمالي دخلها القومي؛ وبلغ متوسط تقييم هذه الدول على المؤشر 44 نقطة.

هذه واحدة من المناطق التي تختلف فيها النتائج بدرجة قليلة عن نتائج مسح 2008، وفي الجولة السابقة من المؤشر، حصلت الدول الأكثر اعتناعًا على المعونات على قيم أقل من الدول الأقل اعتناعًا على المعونات، وكانت الفجوة في قيم المؤشر بين الدول المعمدة على المعونة وتلك التي لا تعتمد عليها أكبر.

العلاقة بين الشفافية والديمقراطية

لقد وجد مسح المواجهة المفتوحة 2010 أن الدول ذات الحكومات الديمقراطية تحقق في المتوسط تقييم أعلى للمؤشر بالمقارنة بالدول التي تغلب فيها الديمقراطية، ولأغراض هذا التقييم، فإنه يتمتع بمجلة الإكونوميست للديمقراطية لعام 2008 (Economist Intelligence Unit’s Democracy Index 2008) ، حيث يصنف الدول إلى أربع فئات وفق مستوى الديمقراطية فيها. وفقاً للقواعد، فإن الديمقراطية الكاملة توجد فيها انتخابات حرة ونزية ومصوسة حكومة فاعلة ويمكن للمواطنين المشاركة سلبًا في الحياة. أما الديمقراطية المشروعة فيتم تقييم نقطة واحدة مسوات المشاركية السياسية كما تتم التفاوض في النظام المختلط تعزز المشاركة السياسية ومؤسسات الحكم الفاعلة، كما تترسخ فيها مشاريع السياسية وتفاعل المحافظة الحكومة.

وعلى الرغم من أنه يبدو أن الديمقراطية والشفافية تدعم مرتبطتين بدرجة ما، فإن المؤشرات المحدثة التي يقومها كل من مؤشر الديمقراطية والمؤشر المواجهة المفتوحة مختلف، الأمر الذي يُثير الريبكة بشكل مصنف على أنها

---

2. %
3. %
4. %
5. %
6. %
7. %
8. %
9. %
10. %
11. %
12. %
13. %
14. %
15. %
16. %
17. %
18. %
19. %
20. %
21. %
22. %
23. %
24. %
25. %
26. %
27. %
28. %
29. %
30. %
31. %
32. %
33. %
34. %
35. %
36. %
37. %
38. %
39. %
40. %
41. %
42. %
43. %
44. %
45. %
46. %
47. %
48. %
49. %
50. %
51. %
52. %
53. %
54. %
55. %
56. %
57. %
58. %
59. %
60. %
"ديمقراطية" وفق مؤشر الديمقراطية ومستوى الشفافية فيها وفق مؤشر الموازنة المفتوحة 2010 لا يعد تقييما وفقاً ذات المعايير.

شكل 2. الديموقراطيات أكثر احتمالا للشفافية

يشمل مسح الموازنة المفتوحة 2010 على 14 دولة تصنف على أنها ديمقراطية "كاملة" على مؤشر الديمقراطية، وبلغ متوسط تقييمها 72 من 100 على مؤشر الموازنة المفتوحة. كما تضمن المسح كذلك 33 دولة مصنفة على أنها ديمقراطيات "معيبة"، والتي بلغ متوسط تقييمها 51 على مؤشر الموازنة المفتوحة. 25 دولة أخرى في المسح مصنفة على أنها ذات نظام "مختلط" وحصلت على متوسط تقييم 36، والذي يعد أكبر من ضعف متوسط تقييم ال21 دولة المتبقية والمصنفة على أنها ذات نظام "سلطوية"، حيث حصلت على متوسط تقييم على مؤشر الموازنة المفتوحة 2010 بلغ 17 من 100.
الفصل الثالث: التغييرات بمرور الوقت

بعد مسح عام 2010 المرة الثالثة التي تنفذ فيها مشروع منظمة شراكة الموازنة الدولية وشركائها أداة البحث. ويرجع أن تلك الفترة الزمنية التي تم بحثها قصيرًا إلى حد ما. المسوح الأخرى أجريت في عامي 2006 و2008، إلا أن أنماط جديدة مثيرة للاهتمام بدأت في الظهور. هذه الأنماط هي موضوع هذا الفصل.

ارتفعت درجات مؤشر الموازنة المفتوحة بشكل عام كما ارتفعت بشكل كبير بين البلدان ذات الدرجات المنخفضة

على الرغم من أن مسح العام 2010 سجل مصاعبات أساسية في حصول الجمهور على البيانات الأساسية للموازنة، الشيء الذي يتوافق مع ما تمت ملاحظته في المسح السابق، إلا أن سلسلة المسح سجلت تحسناً في ممارسات الشفافية في الموازنة خلال السنوات الأربعة الأخيرة. كان متوسط الدرجات ل40 دولة كانت معلوماتها متوفرة خلال المسوح الثلاثة 74% في العام 2006. و ارتفع متوسط الدرجات التي حصلت عليها نفس هذه الدول 40 إلى 54 في مسح عام 2008 و56 في مسح عام 2010.

وبالمثل، فقد ارتفع متوسط درجات 78 دولة في مسح عام 2008، و التي كانت معلوماتها متاحة، من 40 إلى 43 في مسح عام 2010.

حدثت التغييرات في درجات مؤشر الموازنة المفتوحة في بلدان كانت في مناطق مختلفة لمؤشر الموازنة المفتوحة في المسح السابق (انظر الجدول 7). على سبيل المثال، ارتفعت بعض البلدان مثل أفغانستان واليمن، وآخرى كانت مصنفة كبلدان تعطي معلومات "ضئيلة" عن موازنتها في مؤشر الموازنة المفتوحة 2008 (درجة مؤشر الموازنة المفتوحة ما بين 0 إلى 20). للنوعية الأعلى المليئة التي تقدم الدول في "الحد الأدنى" من المعلومات (درجة مؤشر الموازنة المفتوحة ما بين 21 إلى 40). في العام 2010. كانت أذربيجان ومصر من فئة المعلومات "الضئيلة" في مؤشر الموازنة المفتوحة للعام 2006 أقررت إلى فئة إعطاء "بعض" المعلومات (مؤشر الموازنة المفتوحة ما بين 41 إلى 60). في العام 2008. ارتفعت الهند وسريلانكا من فئة إعطاء "بعض" المعلومات في العام 2006 إلى فئة إعطاء "بعض" المعلومات "قائمة" (مؤشر الموازنة المفتوحة ما بين 61 إلى 80) في مؤشر الموازنة المفتوحة للعام 2010. هناك تحسن في النتائج العليا كذلك حيث أن الترخيص ارتفعت من فئة إعطاء "بعض" المعلومات "قائمة" في مؤشر الموازنة المفتوحة للعام 2006 إلى فئة المعلومات "المستقبلي" (درجة مؤشر الموازنة المفتوحة ما بين 81 إلى 100) في العام 2010.

جدول رقم 7. يظهر التغيير الملحوظ في نتائج مؤشر الموازنة المفتوحة

<table>
<thead>
<tr>
<th>البلد</th>
<th>2010</th>
<th>2008</th>
<th>2006</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>أفغانستان</td>
<td>21</td>
<td>8</td>
<td>5</td>
</tr>
<tr>
<td>أنغولا</td>
<td>26</td>
<td>4</td>
<td>5</td>
</tr>
<tr>
<td>الأرجنتين</td>
<td>56</td>
<td>56</td>
<td>40</td>
</tr>
<tr>
<td>أذربيجان</td>
<td>43</td>
<td>37</td>
<td>30</td>
</tr>
<tr>
<td>كرواتيا</td>
<td>57</td>
<td>59</td>
<td>42</td>
</tr>
<tr>
<td>مصر</td>
<td>49</td>
<td>43</td>
<td>19</td>
</tr>
<tr>
<td>جورجيا</td>
<td>55</td>
<td>53</td>
<td>34</td>
</tr>
<tr>
<td>غانا</td>
<td>54</td>
<td>50</td>
<td>42</td>
</tr>
<tr>
<td>الهند</td>
<td>67</td>
<td>60</td>
<td>53</td>
</tr>
<tr>
<td>ليبيريا</td>
<td>40</td>
<td>3</td>
<td>3</td>
</tr>
<tr>
<td>مالاوي</td>
<td>47</td>
<td>28</td>
<td>28</td>
</tr>
<tr>
<td>مغوليا</td>
<td>60</td>
<td>36</td>
<td>18</td>
</tr>
<tr>
<td>النرويج</td>
<td>83</td>
<td>80</td>
<td>72</td>
</tr>
<tr>
<td>روسيا</td>
<td>60</td>
<td>58</td>
<td>47</td>
</tr>
<tr>
<td>رواندا</td>
<td>11</td>
<td>1</td>
<td>1</td>
</tr>
</tbody>
</table>

28
<table>
<thead>
<tr>
<th>سريلانكا</th>
<th>تركيا</th>
<th>أوغندا</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>67</td>
<td>64</td>
<td>47</td>
</tr>
<tr>
<td>57</td>
<td>43</td>
<td>42</td>
</tr>
<tr>
<td>55</td>
<td>51</td>
<td>32</td>
</tr>
<tr>
<td>14</td>
<td>10</td>
<td>3</td>
</tr>
<tr>
<td>اليمن</td>
<td>غير مطبق</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

بعض الحكومات -خصوصا تلك التي حظت درجات منخفضة في الجولات السابقة لمؤشر الموارنة المفتوحة- حظت هذه التحسينات باتجاه خطوة أساسية وغير مكثفة، وهي أنها بدأت تتبحل وثائق الموارنة التي تقوم بإعدادها متاحي في مواقعها. كانت هذه الواقعة متاحة فقط لأعضاء الحكومة والمانحين. في حالات كثيرة بدأت هذه الحكومات نشر شرائح المنازل التكنولوجية، الذي يمكن القول بأنه أهم وثيقة سياسية داخلية لأي حكومة. على سبيل المثال، نشرت حكومة ليبيا وليبية برنامج تحسين سياحة الأشراف في الموارنة المفتوحة، والتي لا تترشح انتخابات مرشحاتها التنفيذية حالياً، يمكنها بسهولة وبسرعة تحسين مستوى الشفافية في ميزانها.

الحكومات الأخرى - التي لم تكن مشاركة في الدورات في نسب معينة- لم تتمكن من ذلك، ولكنها في عام 2009، وبهذه الأفكار تطورت التحسينات الميدانية والدبلومات وربط الحالات المتصلة بقضايا مثل الرقابة المالية والتنافسية. على سبيل المثال، أصدرت الهند وسيرةنجام وكولومبيا برنامجًا مبتكرًا لتنظيم الأزمة والنظام المالي، وصممته لضمان أن تكون تلك المعلومات إلى الفئة التي تقدم معلومات قيمة بشكل رئيسي، عن طريق نشرها مفتوحة أكثر شمولًا.

وقد نذكر بأن التقدم في البلدان التي كان نادرا أولاً على مدارات الموارنة المفتوحة يعتبر ضعيفًا في السابق، والتي تعاني من الفقر وعدم الاستقرار. وارتفاع متوسط مؤشر الموارنة المفتوحة لـ14 دولة في أدنى تصنيف من مؤشر الموارنة المفتوحة للعام 2006 (والتي يوفر منها معلومات للمقارنة) من 25 إلى 40 على مؤشر الموارنة المفتوحة للعام 2010. وتشمل البلدان التي تحسن بشكل ملحوظ على مؤشر الموارنة المفتوحة مصر، وعُمان، وأوغندا، وتشمل مشاكل في مؤشر الموارنة المفتوحة بعض الدول التي تم تقييمها لأول مرة في مؤشر الموارنة المفتوحة عام 2008. هذه البلدان تتضمن أفغانستان، وليريا، وليبيا، حيث زادت درجاتها بشكل كبير.

بينما لم يتمكن بعد أي من الدول التي حظت درجات ضعيفة في السنوات السابقة من إتباع أفضل الممارسات بالنسبة لمنطقة الموارنة المفتوحة، إلا أنها تمكن من تعزيز الشفافية، وذلك بتقديم إجراءات سياسية قليلة الكفاءة، وقد يكون ذلك على أن تحقيق الشفافية في الموارنة يعتمد بشكل رئيسي على رغبة الحكومة وليس على مواردها، ربما ليس هناك دليل على هذه النقطة الرئيسية. أفضل من تحقيق أن مغالطة مثلك تتفاوت في البداية بشكل متواضع على بلدان ذات دخل مرتفع مثل إيطاليا وبريطانيا.

إن فهم سلوك الحكومة ودوافع تغيير الممارسات يتطلب دراسة عميقة للاقتصاد السياسي و"عوامل أخرى" في البلد. وتدعم منظمة شراكة موارنة دولية تطوير دراسات جودة موضعية في 8 دول تناول حسابات تغيير في مصادر البيانات الموارنة المفتوحة داخل حدوتها في السنوات الستة الماضية.

بينما وضعنت منظمة شراكة الموارنة الدولية سلسلة مختصرة لتغييرات مثيرة التي حددت في عدة دول، من تلك التي حُسبت فيها الشفافية بشكل مميز، أو سيطرت على مدى السنوات القليلة الماضية، كان لدينا صناعات تمهدية، على عدة براءات دوليين في الموارنة حول هذه التغييرات. يمكن الحصول على جميع هذه الملفات من ملحق هذا التقرير. كما أننا أجرينا مناقشات تمهدية مع العديد من خبراء الموارنة الدوليين بشأن هذه التغييرات.

إن التحقيق المبدئي في الأساسي الذي أدت إلى هذه التغييرات يشير إلى أن هناك نطاق من الموارن قد يؤدي إلى زيادة الشفافية في الموارنة.

- تغييرات في الحكومة. تحدث التحسينات بعد الانتخابات التي تنتج عنها حكومة جديدة أو تعيين مسئول جديد ملتزم بشفافية

* ارتقا مؤشر مرجعي من 21 بلد تم تьюيده للمرأة الأولى في 2008 ووصلت إلى درجات متوسط مرات الموارنة المفتوحة في 2008 أقل من 40 من 14 إلى 17 في مسح 2010.*
أكبر. على سبيل المثال، غير وزيرة المالية الجديدة في أوكراينا السياسة بحيث تتطلب ترشيح انتخابات قبل تقرير تدقيق الحسابات.

• انضباط في الوزارة، وفي أذربيجان قام رئيس المؤسسة العليا لتدقيق الحسابات بترك تدقيق الحسابات.

• الضغوط الداخلية. يمكن أن تزيد شفافية المؤامرة نتيجة لضغوط داخل البلد تكون من قبل المجالس التشريعي ومنظمات المجتمع المدني. على سبيل المثال، في ليبيا كان المشرفين بدعم المطالب بزيادة شفافية، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية نجحت منظمات المجتمع المدني في التفاعل عن المطالبة بشفافية أكثر.

قد تنتج الضرائب الخارجية. تحسّن في شفافية المؤامرة نتيجة الضرائب الخارجية الذي يشكله المانحين أو من بعض المبادرات الخاصة مثل منابع البلدان القطرة القطرة بالدين ومؤشر المؤامرة المفتوحة. فعلى سبيل المثال، في أرجولا ومنغوليا يبدو أن الضغوط من المؤسسات الدولية والمانحين قد أدت على تحسين شفافية المؤامرة، بينما بدأت وزارة المالية في تجربة ببعض التقارير المالية في اليمن وملاوي، بعدما تأكدوا من أن هذا يحسن تناقلهم في مؤشر المؤامرة المفتوحة.

• المساعدات التنفيذية. يمكن تسهيل شفافية المؤامرة بواسطة المساعدة التقنية المقدمة للبلد. على سبيل المثال، ساعد تمويل الخبراء من وكالات التنمية الدولية أو المانحين في تحسين إصدار التقارير في إدارة المال العام في أفغانستان ونيكاراغوا.

في ما يلي ثلاثة من اللامبر المختصرة لبلدان زادت شفافية بشكل ملحوظ.

 أفغانستان

لقد ارتفع مؤشر المؤامرة المفتوحة لأفغانستان من 8 في سبتمبر 2008 إلى 21 في مارس 2010، بفارق 13 نقطة. جاء هذا التحسن نتيجة لقرار الحكومة ترحيل وثائق المؤامرة بما في ذلك تقرير تدقيق الحسابات والتدفقات سنوية. على الرغم من أن قرار الحكومة ترحيل هذه التقارير شبيه إيجابي، إلا أن فشل الحكومة في نشر أهم وثيقة، والتي هي مشروع المؤامرة التنفيذي، ضمن بناء مؤشر المؤامرة المفتوحة للبلد منخفضاً.

إن تحسين شفافية المؤامرة في أفغانستان يمكن أن ينساب لزيادة القدرة التشريعي للموظفين في داخل وزارة المالية، بالإضافة إلى المساعدة التي يتلقاه البلد من المستشارين الدوليين والخبراء المتعاونين بواسطة وكالات التنمية الدولية. وجد مؤشر المؤامرة المفتوحة أن وزارة المالية أفغانستان تعتبر من تدفق المؤامرة المهمة، لأنها تقوم بتشفيرها. بعد أن كانت نتائج الحسابات للمالحين خفيفة، قرر مؤشر المؤامرة المفتوحة تنفيذ مشروع السعودية، مما جعل المؤامرة المفتوحة تلقي الضوء على الصحة المالي، وشملت الحكومة على نشر معلومات المؤامرة التي كانت تدفقاتها بالفعل. أن هذه المناشط قد تكون ساهمت بشكل جزئي في قرار الحوكمة بنشر التقارير القديمة.

منذ العام 2002 عمل عدد من المانحين بشكل حاسم مع وزارة المالية وقدموا المساعدة التشريعيّة لمؤسسة الحكومة على إدارة موارد الماليين بشكل أكثر فعالية و بطريقة أكثر شفافية. على سبيل المثال، استخدمت الحكومة في البنك الدولي تأسيس وتشغيل نظام إدارة الموارد المالية للدول، وخدمت وزارة المالية نظام إدارة الموارد الماليين بدورة تدريبية تدريبية تدريبية. بينما استمرت في نظام إدارة الموارد في السنوات القليلة الماضية، إلا أن نتائج هذه الجهودات في شكل تقارير المؤامرة الشاملة والمنظمة أصبحت بديلاً للعيان. فقماً مؤخراً.

كذلك، في مؤتمر الحكومي في كابول في يوليو 2010 الزعيم المجتمع الدولي نفسه بتوحيد ما يصل إلى 50% من مشاريعه عبر موانع المؤامرة الإدارية، إذا ما انتزعوا بعض الشروط بالإضافة لجهودها لتحسين شفافية المؤامرة المفتوحة بواسطة الحكومة، بدأ وزارة المالية موجهات كبيرة لتحسين شفافية مواد الحسابات التي يتم تمليلها من مصدر خارجي، لتحسن المؤامرة المفتوحة (والتي تتراوح جزئيًا كبيرة بين أرقام القطاع العام) وذلك من خلال قاعدة بيانات لمساعدات التنمية والمرؤوس السوسية للأموال من قبل المانحين.
ليبيا

لقد ارتفع تقييم ليبيا على مؤشر المساواة المفتوحة من 3 في مسح عام 2008 إلى 40 في العام 2010. وهي فائزة جيدة
بالإحاطة مقدارها 37 نقطة. جاء هذا التحسن لأن الحكومة نشرت عدد من الوثائق التي لم تنشر من قبل، مفيدة مشروع
الموازنة التنفيذي، والتقارير السنوية، وموافقة نصف السنة، وترقية تدقيق الحسابات.

يتجاوز النتيجة في ليبيا في مؤشر المساواة المفتوحة مفيدة بإصلاحات قوية ومتميزة، أعقب تشكيل الحكومة في عام
2006، وهو الشيء الذي أدى إلى تطورات رئيسية، بما في ذلك الإصلاحات ذات صلة بالحكومة. يجب النظر للتغييرات في
سيقان التطورات الأسبق التي تجري في البلاد. إنها الحكومة تمت في تنفيذ إصلاحات في نظام إدارة المال العام
وقد تم تمديد هذه الإصلاحات إلى تناسب في شكل زيادة الشفافية في المالية. هذه الإصلاحات حلت بشكل جزئي الحكومة على الأوضاع
لمبادرة البلدان القائمة بالديون والاستعداد من أبناء الدوين، وتساعي ليبيا أيضا للتدابير مشاركة أكثر من الملاحين.

ثانياً، فقد كان المجلس التشريعي في ليبيا نقطة في دعم الشفافية في المساواة. في العام 2008 أقر المجلس التشريعي قانون
إدارة للمال العام الذي يوضح نظام المالية الذي يجب أن تعت بوباسة الحكومة. وافق المجلس التشريعي أيضا فائزة من
كمية الأمور التي يعاني النظام الإداري تحريكها من وحدة إدارية إلى أخرى على هواء. ولكن، يتطلب تحريك أرقام كبيرة من
وحدة إدارية إلى أخرى مؤامرة المراقبة المليئة.

ثالثاً، فقد كانت المؤسسة العليا لتدقيق الحسابات في ليبيا نقطة جدا في دعم شفافية المساواة والمساءلة. بدأت المؤسسة العليا
تدقيق الحسابات تعلم ترتيبها تدقيق الحسابات، إضافة إلى نشر البيانات الصادرة عن تدقيق الحسابات في نفس اليوم الذي
تقدم فيه هذا التقرير للمجلس التشريعي. وقد بدأت المؤسسة العليا تدقيق الحسابات أيضًا توزيع نسخ من تقريرها لمنظمات
المجتمع المدني وجعله متوفراً في المدارس والمكتبات العامة. وتعد المؤسسة العليا تدقيق الحسابات من بين القدوة في
الحكومات المختلفة وتدعو المجتمعات لطرح الأسئلة وتقدم المقترحات. وقد أنشأت المؤسسة العليا تدقيق الحسابات خطأ ساخناً
يمكن للمواطنين الاتصال به للمشاركة في عمليات الرقابة. وقد أخذت المؤسسة العليا تدقيق الحسابات بكثير من تلك
البلاغات من الجمهور للبدء في عمليات تدقيق حسابات بيعها.

ومع تمرير قانون إدارة المال العام وابتسام مبدأ نشر وثائق المساواة إشارة إيجابية لمستقبل المساواة المفتوحة في ليبيا. إن
رحب ليبيا في جانب الدعم المباشر للمساواة تحد دافعاً وأضاً أيضاً للأحيان على هذه الإجراءات وتحقيق المزيد من التقدم. إلا
أن الفجوة وراء الإصلاحات الانتقلة سيعتمد على رجل جزئي على نتيجة انتخابات 2011، ومدج التواصل الإدارية الجديدة
بمواصلة الإصلاحات.

منغوليا

تضاعفت نتيجة منغوليا في مؤشر المساواة المفتوحة من 18 في مسح عام 2008 إلى 36 في عام 2008 وحققت فترة أخرى
بزيادة 24 نقطة في مسح 2010 تصل إلى 60 نقطة. ويزع هذا التحسن الملحوظ في نتيجة منغوليا في مؤشر المساواة
المفتوحة من عالمية بخصوص ما حقته الحاكم بلغة للجمهور، مفيدة مشروع المساواة التنفيذي في العام 2007، واعدة نشر التقارير السنوية للجمهور في 2008. وعلاوة على ذلك تم الإستعداد في مشروع
الموازنة التنفيذي مما بين مسح 2008 و 2010 ليتولى ما وثيقة حساب 300 إلى 500 صفحة. وبالتالي
وفرت معلومات شاملاً أكثر حول الإرث والنقاط. بالإضافة إلى ذلك بدأت المؤسسة العليا تدقيق الحسابات المنغولية مؤخرًا
ببشر تقاريرها تدقيق الحسابات على صفحات الإنترنت لتكوين محاكاة للجمهور.

لقد نسبت هذه التحسينات لمجموعة من العوامل شملت تغييرات تقنية آرستها الحكومة، والتزام الشخصي من جانب بعض
موظفين الحكومة من ضمنهم وزير المالية ومدير إدارة المساواة؛ بالإضافة إلى الضغط المبذول من قبل المصالحين والمجتمع
المدني. حصلت الإصلاحات في المساواة التي بدأت من منتصف العقد الأول من الألفية الثانية على مساعدات تقنية ومالية من
31
الشركاء الدوليين لأسماك البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الأوروبي للتنمية. وعلى سبيل المثال، يقوم البنك الدولي
بتنفيذ برنامج لقيم الحكم في وزارة المالية، الشيء الذي ساعد في إنشاء قاعدة بيانات مالية.

يمكن القول أن بعض التقدم الذي قامت به الحكومة المغربية في شفافية الموازنة كان "الاقتصادات سهلة"، مثل نشر اقتراح
الموارد المقدرة على تكلفة المشروط في موعد 2007 عندما بدأ الحكم في متى تعمل أخرى
النظام. إلا أنه عندما انتشرت مشاريع العمل المبذولة في برلمان، ولم ينتشر مرة أخرى
حتى 2008، كان هناك "قليل" للنقاش حول استدامة اقتصاد مغربية في شفافية الموازنة. ويزداد هذا القلق من وضع عرف توفر
الميزان القانوني لتلك هذه الوضع في إطار الإيرادات والمالية للعام 2002، الذي ينص إنشاء معلومات الموازنة للبرلمان و
أعضاء الحكومة ولكن لا تتم إدراجها للجمهور. بالإضافة إلى ذلك، أن لا تتم تميز معلومات حية المعلومات على
الرغم من الضغط الداخلي والدولي منذ بداية الألفية الثانية.

وقد بعض تمرير مشروع قانون الموازنة المتكميل المقترح، الذي هو جزء من شروط صندوق النقد الدولي للمساعدة،
موضوع غياب المنظومات القانونية للنشر للجزائري، وغياب القواعد لمشاركة الجماهير في عملية الموازنة. إلا أن ذلك سبب
فقط في حال ما إذا احتفظ القانون بحتمية الهندالة المتعلقة بالنشر للجهوئ وعقد جلسات استماع للجمهور.

وقد عقبت مطالبة الجماهير ومؤسسات العمل المدني بالوصول إلى قدر أكبر من المعلومات دورةً أساسيا في تحسن الشفافية في
قطع المناهج في مغربية، والذي أصبح المساهم الرئيسي في النمو الاقتصادي ومصدراً مهماً لموارد الحكومة. على الرغم من
التحسن المحتمل في مستوى الشفافية إلا أن منظمات المجتمع المدني تغيبرت نشاطا باستمرار الشفافية في ممارسات
المستقبل الحكومية.

التطور في الوضع: ظهور قصة مختلفة

إن العدد الإجمالي لوثائق الموازنة التي تم تنشرها بواسطة إلم ال88 بلغ المغاطة بمسمح عام 2008 ظل على ما هو عليه في مسمح
2010 حيث أشار مسح 2008 ومسح 2010 إلى أن هذه البلدان ال88 نشرت تراكموا 368 من الال 624 وثيقة التي يتم تقديم
تفرزها. 12

تحككت بعض البلدان قدوة وبدأت في إعداد ونشر وثائق الموازنة للمرة الأولى. فعلي سبيل المثال، بات أبيجان، مصر،
فرنسا، ولبيون، وثومبيا في نشر مراجعة نصف العام في عام 2010.

لا أن بعض الدول بدأت إعداد وثائق الموازنة للمرة الأولى ولكن دون أن تنشرها. على سبيل المثال، بدأت ليبريا، وثومبيا،
وتوباجو واليمن في إعداد بيانات ما قبل الموازنة ولكن دون أن يقوموا بنشر هذه الوثائق.

لمسوح النبض (السراج) والذين تركزت نشر بعض وثائق الموازنة ، التي كانت تنشر في سابق، وتناول قيم التأثيرات
هذه التطورات. أما عن دراسات حالة الثلاثة سابقة ، فإنها دراسات حالة برزت في مناقشات أولية وفروضيات سيتم اختبارها
بواقة منظمة شراكة الموازنة الدولية عبر دراسات أعمق في 8-10 دول.

النبحر

12 على سبيل المثال، أشار مسح 2008 إلى هذه البلدان وعددها 78 رداً أعدد ما مجموعه 117 وثيقة خاصة بالموازنة ولكنها لم تنشرها. وقد توصل مسح 2010 إلى أن هذه البلدان (78) رداً كما معاد 107 وثيقة تم تنشرها. كما أن دراسة 2008 توصلت إلى أن الوثائق المبسطة للموازنة وعددها 139 لم تدعم هذه البلدان حتى للاستخدام الداخلي في حين توصل مسح 2010 إلى أن وثائق الموازنة المبسطة وعددها 149 لم يتم إعادة
انخفضت نتيجة النجاح في مؤشر المساواة المفتوحة من 26 في عام 2008 إلى 3 في مؤشر المساواة المفتوحة لعام 2010، وهو انخفاض بمقدار 23 نقطة. هذا النجاح يمكن أن يسمح بشكل رئيسي ل︱انعدام تأثير مستوى المساواة المفتوحة في أثناء فترة بحث مؤشر المساواة المفتوحة في عام 2010، بالإضافة إلى ذلك، لم تنتشر الحكومة تقرير نهاية السنة. لقد كانت هذه الوثائق متوفرة في مسح مؤشر المساواة المفتوحة عام 2008. وحيث أن النجاح ليس لديه برلمان منذ عام 2009 (عندما تم حله) لم يتم تصديق على مشروع المساواة المفتوحة وقرير نهاية السنة بواسطة المجلس التشريعي، ومن غير تصديق لا يمكن نشرهما. 

فيجي

لقد انخفضت نتيجة فيجي في مؤشر المساواة المفتوحة من 13 في مسح عام 2008 إلى صفر في مسح 2010، نقص بمقدار 13 نقطة. يعكس هذا الانخفاض حقيقة أن الحكومة لم تتم تقارير ما قبل المساواة وقرير نهاية السنة. بالإضافة إلى أن المؤسسة العليا لتنافس النباتات لم تنشر تقرير تنافس الحسابات، الذي كان نشر في السابق.

إن انخفاض نتيجة فيجي في مؤشر المساواة المفتوحة يمكن أن يعزى لإلغاء دستور البلد في أبريل 2009. منذ ذلك الحدث تمارس الحكومة رقابة قوية على الإعلام وتضع قيودًا قوية على القضاء وبالتالي زيادة من تقييم إبطال الجماهير على المعلومات.

بالإضافة إلى الانخفاض الملحوظ في فيجي النبيجر. وجد أن 7 من الدول التي كانت تنشر مساواة المواطنين في مؤشر المساواة المفتوحة ل2008 وجد أنها لم تنشر هذه الوثائق في السنوات التالية.

هذا التطور يعرض عدم استقرار شفافية المساواة في بعض الدول، وهي ملاحظة تحذيرية من أن المكسرات في شفافية المساواة لا يمكن اعتبارها أمرًا مفروضًا. إن النظام القوي لرقابة المساواة يعتمد على التحقيق المتسلسل لل kuk & ين وضرورته أن يكون المواطنين ومنظمات المجتمع المدني رهبان حتى يضمنوا آلا تتراجع حكوماتهم عن التزامهم تجاه شفافية المساواة.
الفصل الرابع: قوة المؤسسات الرقابية

عادةً ما كانت الإدارة التنفيذية، وخاصة وزارة المالية أو وزارة الخزانة تهيمن على عمليات الموازنة، ولم يقصر الأمر على نشر القليل من المعلومات عن الموازنة، وإنما كانت عمليات صنع القرار المتعلقة بالموازنة مغلقة أيضًا. إلا أنه مع ظهور ممارسات جديدة لإدارة ماليّة تتواكب على الإنترنت في ممارسات الموازنة، والتحايل لجود مؤسسات رقابة قوية ساعد ذلك على أن تقلل تلك المؤسسات من ثلاثة إلى أربعة دول: السلوك التنافسي، والمؤسسات التشريعة، والمؤسسة العليا لتفتيح الحسابات.

ويكون لها دور رسمي في عملية الموازنة، والسبب في وجود هذه الوثائقات قانونية، وبالتالي ضمان أن الأموال يتم جمعها وإنفاقها بطريقة تتعكس الأولويات القومية وتدعم التنمية.

أما، يطلب من المجالس التشريعية التحقق من الموازنة التي تتم عليه، ويتم تحمل مسؤولية الحكومة في أدائها في تفتيح الموازنة والهيئة التي يعتمدها للتقديم للمجالس التشريعية والمساعدة في رقابة الموازنة. وهي المؤسسة العليا لتفتيح الحسابات، والمؤسسة العليا لتفتيح الحسابات، والشركة للنشر، والمؤسسة العليا لتفتيح الحسابات، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، والشركة للنشر، و
قوة الهياكل التشريعية

يغرض مسح الموازنة المتفوقة قوة الهياكل التشريعية على أساس عدة معايير تقيم مدارج السلطة القانونية للمجالس التشريعية في التصديق على الموازنة من بداية السنة، وكذلك التصريح على أي تعاريس تم على الموازنة خلال السنة المالية. وتقيس معايير أخرى طول الفترة الزمنية المتاحة للمجالس التشريعية لمناقشة موازنة مدارج التصاقم المتاحة في مقرح موازنة الصرف التي تصادق عليها المجالس التشريعية. بالإضافة إلى ذلك ينافس مسح الموازنة المتفوقة مدارج اتخاذ مناقشة الموازنة التي تعقد بواسطة المجالس التشريعية، ودبي توازي الفرض المتاحة للأفراد ومنظمات المجتمع المدني للإدلاء بشهاداتهم على الملا في جلسات اجتماع عامة تلتئمها المجالس التشريعية، وإمكانية تطوير الجيوهروس خليج مجالس المجالس التشريعية التي تعرض فيها السلطة التنفيذية مشروعات موازنتاتها.

وفي ال94 بلد تم تعيينه قوة المجالس التشريعية "44 من 100 و20 بلد تم تخفيضه، 16 فقط من ال94 بلد الذي شكلها المجالس التشريعية قوية، وحصلت على 60 درجة أو أكثر. وعدد كبير من البلدان، 35 بلدًا، لديها مجالس تشريعية ضعيفة وحصلت على 33 درجة أو أقل.

جدول 8. ما يزيد على ثلاث المجالس التشريعية ضعيفة في عملية الموازنة

<table>
<thead>
<tr>
<th>البلدان</th>
<th>عدد البلدان</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>جمهورية التشيك، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، مالي، نيوزلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، روسيا، شنغن، جنوب أفريقيا، كوريا الجنوبية، سلوفاكيا، السعودية، الولايات المتحدة، أفغانستان، أذربيجان، بوليفيا، بولندا، البرازيل، بلغاريا، بوروندي، كولومبيا، كونغو، كوريا، كينيا، لوكسمبورغ، المجر، المكسيك، نيجيريا، نرويج، نيبال، النرويج، النمسا، اليونان، أوغستانا، أفغانستان، أوكرانيا، أستراليا، أذربيجان، أندورا، ألبانيا، بيلاروسيا</td>
<td>16</td>
</tr>
<tr>
<td>متقدمة</td>
<td>عامة</td>
</tr>
<tr>
<td>كازاخستان، لبنان، ليبيا، ليتوانيا، المجر، المكسيك، الدنمارك، النرويج، النمسا، النرويج، النرويج، النرويج، النرويج، النرويج، النرويج، النرويج، النرويج، النرويج، النرويج، النرويج، النرويج، النرويج، النرويج، النرويج، النرويج، النرويج، النرويج، النرويج، النرويج</td>
<td>43</td>
</tr>
<tr>
<td>معتادة</td>
<td>عامة</td>
</tr>
<tr>
<td>الجزائر، الجزائر، الجزائر، الجزائر، الجزائر، الجزائر، الجزائر، الجزائر، الجزائر، الجزائر، الجزائر، الجزائر، الجزائر، الجزائر، الجزائر، الجزائر، الجزائر، الجزائر، الجزائر، الجزائر، الجزائر، الجزائر، الجزائر، الجزائر، الجزائر، الجزائر</td>
<td>35</td>
</tr>
<tr>
<td>ضعيفة</td>
<td>عامة</td>
</tr>
</tbody>
</table>

كشف المسح أن الضعف في دور المجالس التشريعية يمكن أن ينتج عن عدة عوامل، أولاً المجالس التشريعية قد لا يكون لديها الوقت الكافي لمواجهة مشروع الموازنة التنفيذية، فعلى سبيل المثال، في 22 من ال94 بلدتي تم تسجيلها للا بذلك مجالس التشريعية مشروع الموازنة التنفيذية قبل أقل من سنة أسابيع من بداية السنة المالية. وتتصق أفضل الممارسات الدولية تقول بأن الموازنة يجب أن تقدم قبل ثلاثة أشهر على الأقل من بداية السنة المالية، إلا أن هذا المقياس قوي فقط في 47 من البلدان التي تم فيها المسح. وعبارة أخري، في نفس البلدان التي شملها المسح عام 2010 تم تصنيفهم على مشروع الموازنة السنوية كفاون من قبل مجالس التشريعية من دون أن يكون هناك وقت كافلي لإلقاء باعتباة مشروعات الموازنة.

ثانياً، على الرغم من أن موازنة عادة ما تسن سنويا كفاون بواسطة المجالس التشريعية في كل الدول المتضمنة في مسح نتائج: كان للمسح التشريعي سلطة ضعيفة أو لا يوجد لديها سلطة في تعديل مشروع الموازنة التنفيذية في 33 بلد، وeuillez في 27 بلد من ال94 بلدتي تم شملة المسح كان لدى المجالس التشريعية سلطة مطلقة في تعديل الموازنة المعروضة عليها.

ثالثاً، المجالس التشريعية في معظم البلدان التي تم فيها المسح ليست لديها صلاحيات كافية ليكون لديها فعالية في نقابة وتنفيذ الموازنة، مما يجعل من الممكن للسلطة التنفيذية تعديل الموازنة التي أقرها المجالس التشريعي دون الرجوع مرة أخرى للهيئة التشريعية. وفي 52 بلد تمثله السنويا 2010 لا يوجد لدي مجالس التشريعية أي فرض لإيقاف حركة تقل المصطلحات بين الوحدات الإدارية قبل أن تحدث هذه الاحترافات من الموازنة المفردة. بالإضافة إلى ذلك في 31 بلد لا تصدر المجالس
التغييرات مقارنة بمسح الموازنة المفتوحة في 2008

بلغ متوسط نتيجة قوة المجالات التشريعي 42 درجة في الـ85 بلدًا التي شملها مسح الموازنة المفتوحة لعام 2008.14 ومسح الموازنة المفتوحة لعام 2010 ارتفعت نتيجة المجموعة المفتوحة نفس البلدان إلى 44 نقطة، تضمن هذا التحسن الحموanoi أفغانستان، وكولومبيا، وكينيا، وجمهورية غير غرينلاند وفنلنديا، جنوب أفريقيا، وسوقيا، وكلا البلدان التي بدأت المجالات التشريعي فيها التدقيق على موازنة الطوارة أو حركة أموال بين اليوتاد الاستثنائية خلال سنة مراقبة، أو التي بدأت في المجالات التشريعي خلال سنوات مراقبة. تساهم جمعية حول مشروع الموازنة الذي تنظمه في من جهة أخرى، تساهم قوة المجالات التشريعي في بعض البلدان، من ضمنها تونس، والسعودية، وفيجي، ونيدير، ووروندا. ولهذا البلدان التي توفر المجالات التشريعي فيها علناً تجليلاً إجماعاً عامة المراقبة، أو تلك التي قلصت فيها المجالات التشريعي روابطها على راهيل تنفيذ الموازنة.

قوة المؤسسات العليا لتفتيح الحسابات

يقين مسح الموازنة المفتوحة قوة المؤسسات العليا لتفتيح الحسابات وقيم مستوى استقلالية تلك المؤسسات عن السلطة التنفيذية. تناول الاستثمار في أساس عدة عوامل مثل طبيعة الطرق التي يتم بها تجربة رئيس المؤسسة العليا لتفتيح الحسابات ومستوي حرية التصرف التي يمنحها القانون للمؤسسة العليا لتفتيح الحسابات. كل من ترغب في تفتيح حسابات. وتقيم المعايير الأخرى ما إذا كانت الموازنة السنوية للمؤسسة العليا لتفتيح الحسابات مناسبة تمكينها أو أن تمارس مهامها. أما إذا كانت الموازنة لفترة الدين، فهي تحتوي على المواضيع المذكورة في القائمة. بالإضافة إلى ذلك، تتعاون درجة رحيل قوة المشاكل للمؤسسة العليا لتفتيح الحسابات خاصة تقييم الالتزام بمراعاة تقارير الحسابات لها والذي يلزم المؤسسات العليا لتفتيح الحسابات بالتعاون المتبادل بين المؤسسات لتفتيح الحسابات والikh. وحارة، يقيم المسمى على شكل الشخص التشريعي الذي يقوم بالتحكيم في إطار الورقة المالية وتفتيح الحسابات والالتزام الذي ينشر خلال تفتيح الحسابات كما يفحص المسمى على شكل الشخص المذكور في تقارير المعاهد التي تتضمن تفتيح مواد الأولية لتفتيح المؤسسات العليا الخاص الملكية، أو المؤسسة العليا لتفتيح الحسابات، أو الظروف الأخرى التي تتعلق السلالة التنفيذية إستراتيجية الترميزات التي ترشد في تفتيح الحسابات. 

ملحوظة: المنظمة الدولية للأعمال العليا لرقابة المالية والمحاسبة (INTOSAI)، "قرارات بشأن التعيينات المقدمة على المعاهد الدولية لمسح الموازنة العليا 2009 INTOSAI " (http://www.isai.org/media/808,103)/ISSAI_20%2F21_Comments.pdf).

14 بيانات الأسئلة الخاصة بقوة الهيئة التشريعية ومؤسسات المراقبة يمكن مقارنتها لجميع البلدان الـ85 التي تم تقديمها في 2008 و2010. ويتضح الامر بالنسبة لمؤسسة المراقبة بمسح الموازنة المفتوحة. حيث الأسئلة المستخدمة لتشكل مؤشر الموازنة الذي يمكن مقارنته بيانات فط بعدد 78 من إجمالي 85 بلدًا (نحو الفصل الثالث).
وجاءت النتيجة المتوسطة للبلدان المتضمنة في مسح عام 2010 حول قوة المؤسسات العليا لتفتيج الحسابات 49 درجة، وكما هو واضح الحدود رقم 09 كان هناك 24 بلدًا فقط من الأردن إلى 94 بلدًا التي تم تشكيلها لديها مؤسسات عالياً لتفتيج الحسابات قوية، بينما كان لدى 32 بلدًا مؤسسات عالياً لتفتيج الحسابات ضعيفة.

الجدول 9. واحدة فقط من أربعة مؤسسات عالياً لتفتيج الحسابات ودجب قوية

<table>
<thead>
<tr>
<th>البلدان</th>
<th>عدد البلدان</th>
<th>الدرجات الفرعية للمسح</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الأردن</td>
<td>24</td>
<td>(ناتج فرعية 67-100)</td>
</tr>
<tr>
<td>البحرين</td>
<td>38</td>
<td>(ناتج فرعية 34-66)</td>
</tr>
<tr>
<td>السعودية</td>
<td>32</td>
<td>(ناتج فرعية 30-32)</td>
</tr>
<tr>
<td>المملكه المتحده</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>ألبانيا، الأرجنتين، بوليفيا، الصين، الكوادر، السلفادور، جورجيا، جواتيمالا، هندوراس، إندونيسيا، العراق، كازاخستان، كينيا، حضرموت، مليزيا، مالي، المكسيك، موريتانيا، نيجيريا، نيجيريا، نيبال، باكستان، بوب، رواندا، سلواكيا، سيراليون، ثايلاند، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أكرواتيا، فنزويلا، ياباني</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>افغانستان، الجزائر، الجزائر، إيران، بلغاريا، بوروندا، فانواتو، الكاميرون، تشاد، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الموريتانيا، تيمور</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>ليسبانيا، مصر، غينيا الاستوائية، فيجي، الأردن، لبنان، ماليزيا، المغرب، موزمبيق، نيجيريا، النيجير، نيجيريا، بابوا نيو غينيا، سان خوسيه، برينس، المملكة العربية</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>السعودية، السنغال، سريلانكا، السودان، أوغندا، اليمن</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

توجه العمل إلى أن أغلى المؤسسات العليا لتفتيج الحسابات مستدفة عن السلطة التنفيذية على أنه في بعض المواقف. على سبيل المثال، يوجد لدى المؤسسات العليا لتفتيج الحسابات في 83 من الأردن إلى 94 بلدًا التي تم تشكيلها فيancement حقيقية تصرف كاملة أو واسعة لكفالة القانون لاختيار نوع التفتيج المالي الذي يمكن أن يتقدم بها في الوقت المناسب. يوجد السينس أيضًا أن السلطة التنفيذية رؤى المؤسسات العليا لتفتيج الحسابات في 70 من أصل 94 من البلدان التي تم تشكيلها في وقت مبكر في هذه الأوقات. بالطبع في الـ24 بلدًا التي تم تشكيلها هي السطع التنفيذية تنفتح عند مرور القرن، تحتوي المتزامنة على أن تحل السلبيات في الإدارة المالية التي تقوم بها السلطة التنفيذية. (حيث أن السلطة التنفيذية تمثل صاحب العمل بالنسبة لمؤسسة تفتيج الحسابات).

وجد مسح 2010 أن المؤسسات العليا لتفتيج الحسابات في الكثير من البلدان التي تم فيها المصح وتنواع مشاكل عامة كثيرة يمكن أن تعيق مقتدراتها في مهب دول أو قبلي فعال. على سبيل المثال، جابت الموازنة السنوية للمؤسسة العليا لتفتيج الحسابات أقل من القيمة التي تطلبتها با لائدة بدورهم في الرقابة بشكل فعال ونعت 45 من الأردن إلى 94 بلدًا التي تأتي فيها المصح، بالإضافة إلى أن هذه المؤسسات العليا لتفتيج الحسابات، تنجذ إلى السلطة التنفيذية والقضاء، قد تشعر المؤسسات العليا لتفتيج الحسابات ببعض القوى في تنفيذ تفتيج الحسابات، التي تشكل كل السلبيات في الإدارة المالية الذي تقوم به السلطة التنفيذية (حيث أن السلطة التنفيذية يحكم مستقبل بالنسبة لمؤسسة تفتيج الحسابات).

بالإضافة إلى ذلك اقتصاد أخرى في سحب الموازنة المحترفة تنستخدم قوة المؤسسة العليا لتفتيج الحسابات، وخصوصا تلك المفتيشات التي تقدم في الأجامل المؤسسة العليا لتفتيج الحسابات، وهو الدور الذي أظهر المصح ضعفه في معظم الدول. في 49 بلد، بما أن تكون تفتيج الحسابات لم يتم تشربها في الأصل، أو نعتت بعد سنة من نهاية السنة الموازنة التي أعدت من أجلها، وبالتالي شكل من فوائدة ارتفاع أعراض هذه المؤسسات لاستخدام المصالح التشريعي في كثير من البلدان تفتيج تفتيج الحسابات التي تتوفرها المؤسسة العليا لتفتيج الحسابات بشكل محدود. و عليه لا تفحص المجالات التشريعية في 40 بلد من الأردن إلى 94 بلد التي تم تحديها، أي تفتيج تفتيج الحسابات أو تفحص القليل منها فقط.
في النهاية، لا يحصل الجمهور في 70 بلد على أي تقرير عن كيفية استجابة السلطة التنفيذية للمعترضات المتعلقة بالإجراءات العلاجية التي ترد في تقارير تدقيق الحسابات للمؤسسة العليا لتفويض الحسابات. ويُدرج هذا الأمر للقلق حيث أنه يشير إلى اندماج الجدية أو المتتابعة المطلوبة من قبل السلطة التنفيذية للتواصل مع الأشخاص الذين ترد في تقارير تدقيق الحسابات، ومن ضمنها تلك الأشخاص الذين تقدم توصيات لإجراءات علاجية تخص الطريقة التي يدار بها المال العام.

التغييرات مقارنة بمسح الموازنة المفتوحة في 2008

لقد كان متوسط نتيجة قوة المؤسسة العليا لتفويض الحسابات للـ85 بلدًا التي شملتها مسح الموازنة المفتوحة للعام 2008 هو 45.4% وارتتفع متوسط نتيجة هذه البلدان إلى 85 بشكل طفيف ليصبح 49 في مسح الموازنة المفتوحة للعام 2010. البلدان التي حدث فيها تحسن ملحوظ تتضمن أفغانستان، البرازيل، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغانا، كازاخستان، وليبيا، والسودان، وتندزانيا. استمتعت المؤسسات العليا بتفويض الحسابات في هذه البلدان بحرية تصرف أكثر في تحديد الأجندة لتفويض الحسابات. عما وجد عليه الحال في دولات مسح أخري، حسبت المؤسسات العليا لتحفيز الحسابات تدقيق أكثر شمولية حول موازنة الأموال القومي. كما كان في دولات المسح السابقة، من جانب آخر، تراجعت قوة المؤسسة العليا لتفويض الحسابات في بعض البلدان من ضمنها جمهورية الدومينيكان، وفيجي، وتقاسمت قدرة تلك المؤسسات على هذا البلدان في تحديد أهدافها، كما تراجعت الفترات الزمنية لتشريบาย تلك المؤسسات لتفويض الحسابات.

شفافية الموازنة وقوة المؤسسات الرقابية

عامة ما تبقى البلدان التي تحصل على نتيجة ضعيفة في مؤشر الموازنة المفتوحة، أيضاً من ضعف مؤسسات الرقابة. الجدول رقم 10 يظهر أن 22 بلد التي أظهر موفر الموازنة المفتوحة لعام 2010 أنها قد قدمت معلومات قليلة أو لم تقدم معلومات عن موازنتها، حصلت أيضاً على نتائج ضعيفة فيما يتعلق بقوة المجالس التشريعة وقوة المؤسسة العليا لتفويض الحسابات. على التقييم من ذلك، حصلت البلدان السبع التي كانت تتيحها علامة في مؤشر الموازنة المفتوحة للعام 2010 على متوسط درجات أعلى فيما يتعلق بقوة المجالس التشريعة وقوة المؤسسة العليا لتفويض الحسابات. وتتأكد تلك العلاقة بين شفافية الموازنة وقوة المؤسسات الرقابية بالنسبة للنظام الموازنة على مؤشر الموازنة المفتوحة. ويدرس هذا الأمر من حيث أن الرقابة الفعالة تتطلب الوصول لمعلومات شاملة في وقت مناسب.

الجدول 10. البلدان التي تتفوق لشفافية الموازنة وتعاني أيضاً من ضعف مؤسسات الرقابة

<table>
<thead>
<tr>
<th>متوسط قوة موسعة الموازنة على الحسابات</th>
<th>متوسط قوة المجلس التشريعي</th>
<th>عدد البلدان</th>
<th>متوسط قوة المؤسسة العليا لتفويض الحسابات</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>88</td>
<td>77</td>
<td>7</td>
<td>معلومات شاملة (نسبة مؤشر الموازنة المفتوحة 81-100)</td>
</tr>
<tr>
<td>72</td>
<td>60</td>
<td>13</td>
<td>معلومات مميزة (نسبة مؤشر الموازنة المفتوحة 61-80)</td>
</tr>
<tr>
<td>52</td>
<td>45</td>
<td>33</td>
<td>بعض (نسبة مؤشر الموازنة المفتوحة 41-60)</td>
</tr>
<tr>
<td>35</td>
<td>38</td>
<td>19</td>
<td>حد أدنى (نسبة مؤشر الموازنة المفتوحة 21-40)</td>
</tr>
</tbody>
</table>
للنظر بهذه المعلومات بروية أخرى، تم تمكين 24 من الـ35 بلد على أن لديها مجال تدقيق قويم في مسح الوكالة المفتوحة للعام 2010، مع صحة إيجاد معلومات موزعات المالية، كما تم تقديم 23 من بين الـ32 بلد التي قبضت المسح على أن لديها مؤسسات عليا لتدقيق الحسابات ضعيفة، جاءت أيضاً ضمن أضعف الدول في مؤشر المالية المفتوحة.

وتوصل مسح 2010 أيضاً أن غالبية البلدان (59 من الـ91 بلد في المسح) لديها إما مجال تدقيق قويم ومؤسسات عليا لتدقيق الحسابات ضعيفة أو أن تكون كل من مجال تدقيق قويم ومؤسسات عليا ضعيفة ضعيفة. وفي البلدان الـ35 المتولفة، جاءت إحدى المؤسسات الأقوى من الأمور، فعلى سبيل المثال، كانت نتيجة المجال التجاري في البوكتشيل ضعيفة، بينما أعبرت المؤسسات العليا لتدقيق الحسابات ضعيفة. وفي المقابل، جاءت نتيجة المجال التشريعي في مالي، والبرتغال، وسيراليونية "أقوى" من المؤسسات العليا لتدقيق الحسابات في هذه البلدان.

المشاركة العامة في نظام الرقابة على الوكالة

عندما يتع القليل من المجالات التشريعة والمؤسسات العليا لتدقيق الحسابات ممارسات لا تمكن الجمهور من المشاركة لأغصي حد ممكن، وذلك على الرغم من القوة التي قد تكون لدى بعض هذه المؤسسات.

وعادة ما يكون لدى المجال التشريعي السلطة لوضع أحكامها ومبادئها و أن تستخدم هذه السلطة لتنظيم جلسات الإستعراض العامة أو دعوة الخبراء من المجتمع المدني لدراها بشهادات خلال مناقشات الوكالة. في الحقيقة، تعني دستور كثير من البلدان بشكل واضح حقوق المجال التشريعي في استخدام شهود مستقلين.

على الرغم من مسح عام 2010 أن المجال التشريعي عادة لا تكون متوقعة للجمهور بما في ذلك وسائل الإعلام، خلال مناقشاتهم بالوكالة، وذلك في 68 من الـ91 بلد التي قبضت المسح، كما لا تتم بلم المجال التشريعي أن جلسات استماع للجماهير، وهي الجلسات التي تعطي الفرصة للجمهور للإبلاي بشهاداتهم حول ميزانيات الوزارات. بالإضافة إلى ذلك، تتم كل المناقشات حول مشروعات الوكالة التشريعي في 35 بلد متضمناً في الصحاري جلسات مغلقة، وتوم استعداد الجمهور من رؤية هذه الأحداث، حتى وقُنت تلك جلسات لجان، مع عدم وجود مجالات فعالة لمشارك هذه الأحداث. وفي مسح البلدين فقط الـ36، فقط القليل فقط من مجالات المشابهة المفتوحة للجماهير.

واعادة ما كتب 2010 أيضاً أن القليل من المؤسسات العليا لتدقيق الحسابات قد أرسلت استمارات قوية، لتمكين الجمهور من رفع الشكاوى والمتطلبات للإدارة الوطنية العليا للوكالة. على سبيل المثال، استخدام المؤسسات العليا لتدقيق الحسابات في 57 من البلد القليل من المؤسسات غير الرسمية، والتي تتم إجراء الجمهور من تقديم الشكاوى والمتطلبات لوضعاً على أطرد تدقيق الحسابات وتفتيش الصفحات، مما يعطي هذا النص في مشاركة الجماهير من رقابة هذه الاجتماعات، حتى وقُنت تلك جلسات لجان، مع عدم وجود مجالات فعالة لمشارك هذه الأحداث.

والفاعلات على عمليات برامج الحكومية. وسيد الفن في مثل هذه الأدلة الاستشارية في البلدان التي تفتقد فيها المؤسسات العليا لتدقيق الحسابات للسلطات المناسبة والاستقلالية عن السلطة التشريعي.

واعداد ما تحصل مؤسسات دولية لتدقيق الحسابات العليا على درجات أقل فيما يخص الأسلحة التي تقيم شمولية تقارير تدقيق الحسابات من مشاركة ومسوح豆腐 الـ60 بلد في البلدان التي تمت درجاتها على مؤشر الوكالة المفتوحة لعام 2010. وييري هذا الأمر بأنه، حتى في ظل القدوم المؤسسة المفروضة عليها، في مكانت مؤسسات دولية لتدقيق الحسابات العليا، تشير المزيد من المعلومات في تقارير تدقيق الحسابات التي تصدرها، دعم الجماهير ومشاركة جمهورية في عملية تدقيق الحسابات من مشاركة المؤسسات العليا لتدقيق الحسابات التي قد تكون ضعيفة، لضغط على السلطات التشريعي لاتخاذ الإجراءات الاجتماعية للوكالة، بخصوص ما يهدد تدقيق الحسابات.
الأثر المرتقبة على هذه النتائج

وجد مسح الموازنة المفتوحة للعام 2010 أن المجالات التشريعية والمؤسسات العليا لتفتيح الحسابات ضعيفة في عدد لابأس به من البلدان - حيث أن أكثر من ثلاث المجالات التشريعية والمؤسسات العليا لتفتيح الحسابات في البلدان التي تم فيها المسح وجدت ضعيفة. بالإضافة إلى ذلك، أظهر المسح أن أغلى البلدان التي تتبع ممارسات شفافية ضعيفة هي نفسها البلدان التي يكون لديها الميل لأن تكون لديها ممارسات رقابية ضعيفة. وهذا يعني أنه في هذه البلدان، ليس فقط الجمهور هو الذي يفقد القدرة على تكوين فهم جوهري أو التأثير على كيفية استخدام موارد الدولة، وإنما يعتقد هذا الأمر ليشمل حتى ممارسات الرقابة الرسمية والتي ليس لديها تأثير حاسم على كيفية تحصيل السلطة التنفيذية للإيرادات وكيفية إيقافها في البلد.

وعلى الأرجح، تعاني تلك البلدان التي قلصت دور مجالات التشريعية لتصاص فقط على تقارير الموازنة أو تلك التي تقوض استقلالية المؤسسات العليا لتفتيح الحسابات من حكم سيبي. عندما تكون الحافظة المالية في يد فئة صغيرة من الصفوة الذين لا يسألهم أحد، فمن المحتمل أن الميزانية لن تتفق بشكل حكيم، وسيعصر الفساد في الدولة. ومن أجل تحسين الوضع وإبداء جدية مسؤولهم لمواجهة عجز المسؤولية، على المجالات التشريعية والمؤسسات العليا لتفتيح الحسابات أن ينظرها حتى تتخذ السلطة التنفيذية للأجرة المناسبة. وإنما، كما وضح في هذا الفصل، يمكن لهذه المؤسسات البدء في اتخاذ خطوات مصرفية بنفسها حتى تفتح الموازنة لمراقبة جماهيرية أكبر، وتزيد من قدرتها المحدودة في رقابة الموازنة.
الفصل الخامس: التوصيات

أعدت منظمة شراكة الموازنة الدولية تقارير فردية لعمليات الموازنة الخاصة بكل بلد لمن البلدان التي وردت في الدراسة المسحية، وتضمن ذلك توصيات بشأن كيفية تطوير أنماطهم. وتعتبر هذه التقارير الفردية أفضل نقطة بداية للمعنيين للإجراءات التي يجب القيام بها من قبل كل بلد بعينه. ونقدم فيما يلي توصياتنا العامة.

1. يجب أن تحترم البلدان جميع الوثائق التي تصدرها للجمهور من الناحية المثلى لهذا التقرير مدى شعبية إعداد الحكومات لوثائق أساسية بشأن الموازنة، إذا أن تستخدم هذه الوثائق لأغراض داخلية فقط أو تتقدمها للجهات المعنية. وعلى وجه الخصوص، خصصت الدراسة المسحية إلى أن 42 بالمئة من وثائق الموازنة التي تناولت الحكومات يتم إعادةها بالفعل، إلا أنها تستخدم لأغراض داخلية أو للمعايير. ويمكن البلدان ملاحظة الدرجات لتحسين ترتيباتها بصورة كبيرة فيما يتعلق بشفافية الموازنة إذا كانت قد تتفق في نشر الوثائق التي تصدرها بالفعل، حيث أن غالبية الوثائق الموزن التي تصدرها البلدان ذات أنواع الدرجات لا تناج للاختبار. والملحوظ أيضاً أن جميع الدول الإقليمية والعملية التي تمت فيها في نشر مشروع الوثائق المقدم من الجهة التنفيذية للحكومات تقوم بإعداد هذه الوثيقة لأعمالها الداخلية.

وتوصي المنظمة بأن تتحيز البلدان جميع وثائق الموازنة التي تصدرها للجمهور على سبيل المثال، من خلال ترتيبها على الموقع الإلكتروني للحكومة. وأن تتطلب هذه الخطوة السبعة أي جهات أو تكلفة إضافية من قبل الحكومات المعنية، إلا أنها ستؤدي إلى تحسين أداء الوثائق بشكل كبير في أنحاء كثيرة حول العالم.

2. يجب توافر وثائق الموازنة على نطاق واسع بالمناجم وبصورة دورية كما تشير الدراسة، ففي الغالب تعود البلدان الوصول إلى وثائق الموازنة من خلال فرص مبالغ كبيرة للحصول عليها أو من خلال عدم استخدام آليات مناحية لتوفيرها بالمجان. كما أن العديد من الوثائق تصدر بشكل متاخر بحيث يقل استخدامها.

ومن المهم أيضًا توفير هذه الوثائق على نطاق واسع بالمناجم. ينبغي أن تنشر الحكومات المعلومات الخاصة بالموازنة على مواقعها الإلكترونية. وعلى الرغم من أن سرعة التحميل عبر الإنترنت تكلف الأكاليل بالإنترنت من التحديثات التي تحد من استخدامها في العديد من البلدان، فمن خلال إضافة المعلومات على مواقع الإنترنت، تقلل الحكومات فرص استخدام بعض المستندات الإضافية توفر الوصول العالمي لموارد الموازنة. علاوة على ذلك، فإن تلك المعلومات التي تأتي في نشر المعلومات على مواقع الإنترنت يمكنها تخزين الوصول إلى التقارير من خلال تقديم البيانات الخاصة بالموازنة في نسخ سهلة التحميل، والعمل مع المجتمع المدني لتكشف البيانات أكثر ملاءمة للمستخدم، وتطوير نظام للأشراف يتضمن تقارير الموازنة من السنوات السابقة.

3. يجب أيضاً أن تنشر تقارير نهاية العام وتقدير تدفق الحسابات خلال ستة أشهر من نهاية السنة المالية، بحيث تكون تلك التقارير أكثر فائدة.

وينبغي أن تحترم الحكومات من عملية نشر تقارير الموازنة في توقيت مناسب. فعلى سبيل المثال، يجب نشر مشروع الموازنة المقدم من الجهة التنفيذية بشكل مسبق لتواريخ اعتماد الموازنة، بحيث تتحف مليفية المراجعة والمناقشة الملمتة.

ومع ذلك، يجب أيضًا أن تنشر تقارير نهاية العام وتقدير تدفق الحسابات خلال ستة أشهر من نهاية السنة المالية، بحيث تكون تلك التقارير أكثر فائدة.

لا ينبغي أن تكون الوثائق على الموقع الإلكتروني للجهة المسؤولة عن إصدار المعلومات، بحيث لا تتحب الجمهور بشأن مكان توافر المعلومات.

15 وعلاء در الرأي، يجب نشر الوثائق على الموقع الإلكتروني للجهة المسؤولة عن إصدار المعلومات، بحيث لا تتحب الجمهور بشأن مكان توافر المعلومات.
واجه التقدم الواضح الذي حققه العديد من البلدان التي حصلت على دراجات ضعيفة في دراسات مسحية سابقة من أكثر النتائج المشجعة في مسح الموازنة المفتوحة لعام 2010. وما يشاهد مع التوافقي الأولي، فقد حققت هذه الحكومات تطورات كبيرة من خلال البدء في توفير تقارير الموازنة على مواقعها الإلكترونية التي أعلنتها من قبل، إلا أنها لم تتم اتخاذها سوى لعناصر الحكومة الداخلية أو للمجتمع.

لا أنه لا تزال هناك 22 بلد سجلت دراهم أقل من 20 على مؤشر الموازنة المفتوحة. وهذه البلدان هي: الجزائر، ويوبتانيا، وبروكينيا، وموناكو، والكاميرون، وتشاد، والصين، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية الدومينيكان، وغينيا الاستوائية، وفيجي، وفنزويلا، والعراق، وجمهورية فيجي غيستان، والتاجير، ونيجر، ووروندا، وغواتيمالا، وبوتسوانا، والملكية العربية السعودية، والسودان، وفنزويلا، جميع هذه البلدان تبقيها من بدأ مشروعات الموازنة التي تقدمها الجهة التشريعة، إلا أن 21 منها لا تنشر هذه الوعية. كما أن خمسة بلدان في هذه الفئة لا تنشر الموازنة الفائقة. ومن ثم فإن الوثائقتين اللتين تفسران ما تتوقعه الحكومة للتصرف في الموارد العامة، وما قررت عمله بتلك الموارد غير متاحتين بشكل عام.

وتقوم 12 بلد أخرى من الواردات في الفئة ذات الدرجات الأقل بإعداد تقارير تدقيق الحسابات، إلا أنها لا تنشر تلك التقارير؛ وتنتشر بلدان هذه التقارير بعد ما يزيد عن ستين بعد نهاية فترة إعداد التقارير. كما أن الأقل من الجهات التشريعة في البلدان التي حصلت على دراجات أقل من 20 على مقاييس الموازنة المفتوحة لعام 2010 تتفقد لجست الاجتماع العلمي بشأن مشاكل الموازنة، وتدعم الجهات التشريعة في البلدان بحلل بعض المشاكل الخارجية تقديرها في جلسات الاستماع التشريعة التي تنظمها خلال عملية دراسة الموازنة الوطنية، ويشير تقارير تدقيق الحسابات خدمات الاستماع والمشورات إلى بلدان متخصصة.

وتوصي منظمة شركات الموازنة الدولية، محتد أدنى، بأن تقوم البلدان التي لا تقدم معلومات حالية أو تقدم حسابات ضعيفة عن الموازنة بشرب مشروع الموازنة الذي تقوم به الجهة التشريعة، والموازنة المفتوحة، وتدار تدقيق الحسابات. كما يوصى المشروع بأن يبدا السلطات التشريعية في هذه البلدان في تنظيم جلسات الاستماع العلمي على مقاهب السلطة التشريعية على الموازنة. إن تبني هذه الخطوات الأساسية من شأن تعزيز شفافية الموازنة المساندة في هذه البلدان.

وتمثل ممارسات شفافية الموازنة في هذه البلدان مثال قلق شديد الملاحظة. وتستند المنظمة على التطورات في ممارسات الموازنة الخاصة بهذه البلدان حتى إصدار مؤشر الموازنة المفتوحة الثاني، وسيتم تقديم تقرير بشأن ما تم تقديم.

4. يبنى على الدول التي تقدم مسحات ضعيفة أو بعض المعلومات أن تخصص أدائها بشأن ثلاثة تقارير أساسية.

توصلت الدراسة إلى أن 52 بلدًا تراوح دراجاتها ما بين 10 و20 في مؤشر الموازنة المفتوحة لعام 2010، ومن ثم، تم تصنيفها تحت فئة جداً من بعض المعلومات بشأن الموازنة. ونعتبر جميع هذه البلدان البداية مشروع الموازنة المفتوحة من الجهة التشريعة، إلا أن هذه الموازنة أقل شملًا، إلا أن هذه الموازنة أشد رمزًا على ما كبيرة عن المشروعات التي تقدمها البلدان الخاصة على دراجات مترقية. كما أن تقارير تدقيق الحسابات التي تقدمها تتدفق بشكل مطلوب، وتعود لهذه البلدان لتنشر هذه الوثائق الأساسية. كما أن هذه البلدان لا تنشر بعض الوثائق الأساسية الموازنة، والأعمال، مراجعات نتائج للعام.

ويعتبر أن تقيس هذه البلدان من شمولية مشروع الموازنة المفتوحة من الجهة التشريعة، وتمكن مؤسسات تدقيق الحسابات العليا بها من تشغيل ذاتية تدقيق الحسابات. ويتعين أن تنشر جميع هذه البلدان تقارير تدقيق الحسابات، وكذلك البدء في إعداد ونشر مراجعتهم منتصف العام أيضًا. وقد أربعت في البداية بعض البلدان مثل الهند، وكولومبيا، وניים لكة على مؤشر الموازنة المفتوحة، وانتقلت من فئة بعض المعلومات إلى فئة بعض المعلومات. من خلال هذه الخطوات.

ويتعين أن تضمن وثائق الموازنة المشاريع معلومات بشأن العلاقة بين موازنة الحكومة وأهدافها الخاصة بالسياسات والاقتصاد الكلي، والسياسات التي تعمر أن تكون بالفعل المباشر على الفئات الأكثر فقاً في البلاد؛ والدخلات والمخرجات المتوقعة وتلك المشتركة.

16 درجة شمولية مشروع الموازنة المفتوحة من قبل الجهة التشريعة من قبل البلدان التي تراوح دراجاتها بين 21 و60 على مؤشر الجهة التشريعة الموازنة المفتوحة 50 درجة، في حين أن درجة الشمولية الموازنة البلدان التي تزيد دراجاتها على مؤشر 60 وصلت إلى 75 درجة.
التي تم إنجازها، وكذلك وبشأن تلك الأنشطة المالية التي تم خارج الموانئية القياسية التي قد يكون لها أثر كبير على قدرة الحكومة على تحقيق الأهداف المالية والسياسية، بما في ذلك الأموال الخارجية للموانئ، والأنشطة المالية، والالتزامات المشروطة.

5. يجب أن تلتزم البلدان بمبادئ الإيرادات والمشاركة في عملية الموانئ. ويجب تعزيز سلطة واستقلال وقادات المؤسسات القائمة على الإيرادات على الموانئ. ويجب السماح للجهاز بالإعلان كعنصر مكون في عملية الإيرادات.

تولدت الدراسة إلى أن البلدان التي تفصّل عن منطق المعلومات الخاصة بالموانئ تتفاني من ضعف الإيرادات المؤسسي. وغالباً ما تنتج عن الجهة التشريعة السلسلة الملائمة لتعديل الموانئ التي وضعها الجهية التشريفيّة، ولا يوجد لها الوقت الكافي لإجراء تقييم شامل لوضع الموانئ من قبل الجهية التشريفيّة قبل إعادة تشكيلها في صورة قانون. كما أن الروح التشريفيّة للعديد من الحكومات تقوم بإتفاق الأمور بصورة أساسية بحرية وفق رغبتهما في بعض الأحيان الفقدان الشديد. ومن ثم، يجب أن تكون للسلسلة التشريعيّة صلاحيات تعديلية، والوقت الكافي لمحاربة الموانئ، ويجب أن يتمكن من تقديم الوضعية الملائمة إذا ما ربطت الجهية التشريفيّة في إتفاق الأمور بطرق تختلف عن الممارسات في الموانئ المقررة. ويجب أن يتمتع جهات تدقيق الخدمات العليا بالاستقلالية اللازمة، والقدرة والعاملة لتفعيل مسؤولياتها الإشرافية. كما أنه من الجدير بالذكر أنه في بعض البلدان جاءت التطورات في كيفية تدقيق الجهية التشريفيّة للموانئ كتبت ضمن الهيكل التشريعي، أو من مسؤولين أقلياء في مؤسسات تدقيق الحسابات العليا.

ووضع جميع البلدان في الاعتبار، فقد سجل متوسط درجات الجهات التشريعيّة درجة 44 فقط 9 وسجلت مؤسسات تدقيق الحسابات العليا 49 درجة، بما يلي الضوء على الحاجة للتطوير.

كما ينبغي أن تدرك الحكومات أن انقطاع الموانئ ينبغي تعزيز مؤسسات الإيرادات، ودور الجمهور. حتى وإن وفرت الجهية التشريفيّة المعلومات، فإن غياب أي ضوابط وتوانات متبادلة سرّية إلى إجراء الأدبيات، وفي بعض الأحيان الفقدان الشديد.

ومن ثم، يجب أن تكون للسلسلة التشريعيّة صلاحيات تعديلية، والوقت الكافي لمحاربة الموانئ، ويجب أن يتمكن من تقديم الوضعية الملائمة إذا ما ربطت الجهية التشريفيّة في إتفاق الأمور بطرق تختلف عن الممارسات في الموانئ المقررة. ويجب أن يتمتع جهات تدقيق الخدمات العليا بالاستقلالية اللازمة، والقدرة والعاملة لتفعيل مسؤولياتها الإشرافية. كما أنه من الجدير بالذكر أنه في بعض البلدان جاءت التطورات في كيفية تدقيق الجهية التشريفيّة للموانئ كتبت ضمن الهيكل التشريعي، أو من مسؤولين أقلياء في مؤسسات تدقيق الحسابات العليا.

كما يجب أن يكون التفكير في عمليات الإيرادات، وتعزيز المشاركة الفعالة للجهة، ويجب أن ت تعد السلطة التشريعيّة جلسته استماعاً للجهة في كل مرحلة من مرحله عملية إعداد الحاجة المعنوي للأفراد والمجتمع المدني، والجهة التشريفيّة في كل مرحلة من مرحله تدقيق في إعداد الحاجة المعنوي للأفراد والمجتمع المدني، والجهة التشريفيّة في كل مرحلة من مرحله تدقيق في إعداد الحاجة المعنوي للأفراد والمجتمع المدني، والجهة التشريفيّة في كل مرحلة من مرحله تدقيق في إعداد الحاجة المعنوي للأفراد والمجتمع المدني، والجهة التشريفيّة في كل مرحلة من مرحله تدقيق في إعداد الحاجة المعنوي للأفراد والمجتمع المدني، والجهة التشريفيّة في كل مرحلة من مرحله تدقيق في إعداد الحاجة المعنوي للأفراد والمجتمع المدني، والجهة التشريفيّة في كل مرحلة من مرحله تدقيق في إعداد الحاجة المعنوي للأفراد والمجتمع المدني، والجهة التشريفيّة في كل مرحلة من مرحله تدقيق في إعداد الحاجة المعنوي للأفراد والمجتمع المدني، والجهة التشريفيّة في كل مرحلة من مرحله تدقيق في إعداد الحاجة المعنوي للأفراد والمجتمع المدني، والجهة التشريفيّة في كل مرحلة من مرحله تدقيق في إعداد الحاجة المعنوي للأفراد والمجتمع المدني، والجهة التشريفيّة في كل مرحلة من مرحله تدقيق في إعداد الحاجة المعنوي للأفراد والمجتمع المدني، والجهة التشريفيّة في كل مرحلة من مرحله تدقيق في إعداد الحاجة المعنوي للأفراد والمجتمع المدني، والجهة التشريفيّة في كل مرحلة من مرحله تدقيق في إعداد الحاجة المعنوي للأفراد والمجتمع المدني، والجهة التشريفيّة في كل مرحلة من مرحله تدقيق في إعداد الحاجة المعنوي للأفراد والمجتمع المدني، والجهة التشريفيّة في كل مرحلة من مرحله تدقيق في إعداد الحاجة المعنوي للأفراد والمجتمع المدني، والجهة التشريفيّة في كل مرحلة من مرحله تدقيق في إعداد الحاجة المعنوي للأفراد والمجتمع المدني، والجهة التشريفيّة في كل مرحلة من مرحله تدقيق في إعداد الحاجة المعنوي للأفراد والمجتمع المدني، والجهة التشريفيّة في كل مرحلة من مرحله تدقيق في إعداد الحاجة المعنوي للأفراد والمجتمع المدني، والجهة التشريفيّة في كل مرحلة من مرحله تدقيق في إعداد الحاجة المعنوي للأفراد والمجتمع المدني، والجهة التشريفيّة في كل مرحلة من مرحله تدقيق في إعداد الحاجة المعنوي للأفراد والمجتمع المدني، والجهة التشريفيّة في كل مرحلة من مرحله تدقيق في إعداد الحاجة المعنوي للأفراد والمجتمع المدني، والجهة التشريفيّة في كل مرحلة من مرحله تدقيق في إعداد الحاجة المعنوي للأفراد والمجتمع المدني، والجهة التشريفيّة في كل مرحلة من مرحله تدقيق في إعداد الحاجة المعنوي للأفراد والمجتمع المدني، والجهة التشريفيّة في كل مرحلة من مرحله تدقيق في إعداد الحاجة المعنوي للأفراد والمجتمع المدني، والجهة التشريفيّة في كل مرحلة من مرحله تدقيق في إعداد الحاجة المعنوي للأفراد والمجتمع المدني، والجهة التشريفيّة في كل مرحلة من مرحله تدقيق في إعداد الحاجة المعنوي للأفراد والمجتمع المدني، والجهة التشريفيّة في كل مرحلة من مرحله تدقيق في إعداد الحاجة المعنوي للأفراد والمجتمع المدني، والجهة التشريفيّة في كل مرحلة من مرحله تدقيق في إعداد الحاجة المعنوي للأفراد والمجتمع المدني، والجهة التشريفيّة في كل مرحلة من مرحله تدقيق في إعداد الحاجة المعنوي للأفراد والمجتمع المدني، والجهة التشريفيّة في كل مرحلة من مرحله تدقيق في إعداد الحاجة المعنوي للأفراد والمجتمع المدني، والجهة التشريفيّة في كل مرحلة من مرحله تدقيق في إعداد الحاجة المعنوي للأفراد والمجتمع المدني، والجهة التشريفيّة في كل مرحلة من مرحله تدقيق في إعداد الحاجة المعنوي للأفراد والمجتمع المدني، والجهة التشريفيّة في كل مرحلة من مرحله تدقيق في إعداد الحاجة المعنوي للأفراد والمجتمع المدني، والجهة التشريفيّة في كل مرحلة من مرحله تدقيق في إعداد الحاجة المعنوي للأفراد والمجتمع المدني، والجهة التشريفيّة في كل مرحلة من مرحله تدقيق في إعداد الحاجة المعنوي للأفراد والمجتمع المدني، والجهة التشريفيّة في كل مرحلة من مرحله تدقيق في إعداد الحاجة المعنوي للأفراد والمجتمع المدني، والجهة التشريفيّة في كل مرحلة من مرحله تدقيق في إعداد الحاجة المعنوي للأفراد والمجتمع المدني، والجهة التشريفيّة في كل مرحلة من مرحله تدقيق في إعداد الحاجة المعنوي للأفراد والمجتمع المدني، والجهة التشريفيّة في كل مرحلة من مرحله تدقيق في إعداد الحاجة المعنوي للأفراد والمجتمع المدني، والجهة التشريفيّة في كل مرحلة من مرحله تدقيق في إعداد الحاجة المعنوي للأفراد والمجتمع المدني، والجهة التشريفيّة في كل مرحلة من مرحله تدقيق في إعداد الحاجة المعنوي للأفراد والمجتمع المدني، والجهة التشريفيّة في كل مرحلة من مرحله تدقيقة وغيرها في مؤسسات تدقيق الحسابات العليا.

6. ينبغي على المناخين تشجيع دعم البلدان المعتمدة على المنح لتحصين معدلات في التنفيذية بها.
تحصل البلدان الممتدة على تقييم المعايير على درجات أقل على مؤشر الموازنة المفتوحة مقترنة بالبلدان غير الممتدة على المعايير. وفي البلدان التي تقلص معايير من المانحين بما بين خمسة من خمسة إلى ثلاثة من خمسة المانحين كان متوسط الدرجات على المؤشر 30 درجة. ومن بين البلدان الأخرى، كان متوسط الدرجات على مؤشر المعايير المفتوحة 44 درجة.

وقد أوضح أبحاث أخرى أن في بعض الأحيان تحقق ممارسات المانحين شفافية الموارنة.

لا أن المانحين لم يتحدثوا في إنتاج المعايير من البلدان جاءت في الغالب نتيجة للضغوط الدولية.

وقد أعت منظمة شراكة الميزانية الدولية وثيقة موجزة لكل من البلدان التي تم تحقيقاتها في مؤشر المعايير المفتوحة لعام 2010، والتي يمكن الإطلاع عليها على الموقع الإلكتروني: www.openbudgetindex.org. ويمكن للمانحين استخدام هذه المعلومات لتحقيق التوصيات التي يقدمها المشروع لزيادة شفافية الموارنة في البلدان الممتدة على المعايير.

ووجه عام، يمكن للمانحين التشجيع على المزيد من شفافية الموارنة من خلال استخدام مزيج من سياسات الترغيب والترهيب. ويتم استخدام مزيج من شفافية الموارنة في البلدان التي تم تدريسه، بما في ذلك تدريسه المزايا من الدعم المالي للبلدان التي تظهر ممارسات أفضل في شفافية الموارنة. كما يمكن للمانحين أيضاً تقديم المساعدة الفنية للمؤسسات والناصريات لنشرات التنمية، ومؤسسات تدقيق الحسابات العليا، والمجتمع المدني، والإعلام، إلخ.) حيث تتوقف قدرات أكبر على تدفق على المسائل التنشئة في قضايا الموارنة المساءلة.

وفي الوقت الحالي، تحتاج للحكومات الراوية في إطلاق نظام معاييرهم عدة مسارات لتقييم المعايير والتسويق بشأن قضايا شفافية الموارنة. وبالنسبة للنجاح والتساقط في جميع الاصلاحات العالمية والإدارة المحلية، يمكن للمانحين ومؤسسات التنمية، ومن ثم يجب أن يقدمو المانحين تقديم المساعدة للحكومات الراوية. وتعد المنظمة ساحة راحة لتناول هذه القضية (إن أطار رقم 5).

وأخيراً، يجب أن يأخذ المانحين من أن المعلومات الخاصة بمعاييرهم يتم التعامل معها بطريقة شفافة. ويمكن أن يعني ذلك أن أي معونة عامة قد تكون لديها ولا يمكن تنفيذ المعايير الخاصة بذلك البلد، ويمكن ذلك أن يكون من السهل للمانحين ومؤسسات الموارنة للمشاريع بطريقة شفافة، بما في ذلك التفاير الخاصة بعد المعايير في نماذج وجدول زمنية تنسق مع نظام الموارنة الخاصة بالبلد الممتدة للمعونة.

إطار 7 مشروع شراكة الموارنة الدولي يقدم المساعدة الفنية للحكومات

في عام 2009، بدأت المنظمة برنامجاً هاماً يركز على تدريب متابعة المنظمة في HLSK لتقديم المساعدة الفنية المباشرة للمؤسسات الموارنة، ووضع التشريعات التي من شأنها تعزيز المزيد من شفافية الموارنة. يترواح البرنامج بين المحاسبة والخبراء، والأدوات، والتدريب وعمليات التعلم، والتطوير داخل البلدان التي تم التدريب، ما تصل إلى هذا الجهد.


7. يجب إنشاء حركة للأعراض الدولية بشأن شفافية الموارنة.

لا ينبغي أن يكون إجمالي في شفافية الموارنة في السنوات الأخيرة، ولكن التحسن الكبير في العديد من البلدان الذي سبق وأن حصلت على درجات منخفضة، يعزى، ول الجزء إلى الضغوط المحاسبة والدولية الممتدة لأجل الموارنة، وكذلك تجربة الفصول إلى أهمية تقييم الموارنة الجيدة للاستقرار. ويمكن تعزيز هذه الضغوط، وزيادة التأثيرات من خلال حركة الأعراض العالمية.

ومن الصعب أن تقدم الأعراض العالمية المانحين التي تحظى باهتمام عالمي تلقى مجموعة من البلدان، ومن مجموعات المانحين، والمجتمع المدني، على مجموعة من المانحين تشجع البلدان على تحقيقها خلال فترات زمنية معينة. على سبيل المثال، فقد قدمت الأعراض العالمية الخاصة بالمشاركة السياسية للمرأة، والقضاء على التعذيب،
لا يمكنني قراءة النص من الصورة. الرجاء تقديم النص النصي 대لاً للإجابة.
ملحق: لماذا تغير الحكومات ممارساتها الخاصة بشفافية الموازنة؟

في التخطيطات الثلاثة المتلاحقة للدراسة المسحية للموازنة المفتوحة، حدثت منظمة شراكة الموازنة الدولية التغييرات في ممارسات شفافية الموازنة في عدد من البلدان. وقد حسنت غالبية البلدان التي تسجيل تغيرات بما من ممارساتها الخاصة بالشفافية، وإن كان ذلك بشكل هامشي في بعض الحالات.

يتطلب فهم سلوك الحكومات ودوافعها لتغيير الممارسات دراسة فائقة للاقتصاد السياسي (و على الأرجح عناصر أخرى) في البلد. وتعد المنظمة وضع مجموعة من دراسات الحالة الشاملة في 10 بلدان تجاوز تغيرات حسب مستويات هذه البلدان فيما يتعلق بشفافية الميزانية في السياق السياسي والاقتصادي الأشغال لكل بلد، ومن المقرر استكمال دراسات الحالة تلك خلال عام 2011.

ويقدم هذا الملحق استعراضًا مبديًا للتغيرات التي طرأت على ممارسات شفافية الموازنة في مجموعة من البلدان التي تمت تطليتها في دراسة الموازنة المفتوحة. (يتضمن النص الأساسي مراعات أخرى مؤجزة) ويفضّد كل ملخص خاص بالبلد التغييرات الأساسية في ممارسات شفافية الموازنة التي سجلتها الدراسة المسحية للموازنة المفتوحة والدراسات المؤجزة وراء سبب ظهور تلك التغييرات. وقد قدم بحث الدراسة المسحية للموازنة المفتوحة في البلدان المختارة التي شهدت تطورات كبيرة في مجال شفافية الموازنة تقدمًا مع تقدم مشارفها بأن كفيفة حديث تلك التطورات، وقد تمّت مراجعة هذه الآراء في غالبية البلدان من قبل مصدر مشترك في كل بلد. كما قدمت منظمة شراكة الموازنة الدولية تقارير موفرة لكل بلد على حدّه بعد 94 بلد وتقدم هذه الملاحظات قائمة بالخطوات التي يمكن أن يتخذها كل بلد لمواصلة تحسين ممارسات شفافية الموازنة.

أنجولا


ويجلي بحث المؤشر الموازنة المفتوحة أن أنجلورا عدد عوامل إنسانية نجوماً في أواخر 2008، واجهت الحكومة ضغوطات من المؤسسات المالية الدولية والمانحين لتحسين شفافية الموازنة لديها. ثانياً، استعداداً للانتخابات الوطنية في 2008، رغبت الحكومة في تقديم صورة أكثر شفافية.

أرژيباجن

ارتفعت درجة أرزاباجن على مؤشر الموازنة المفتوحة من 37 درجة في دراسة الموازنة المفتوحة لعام 2010، بغية زيادة مستوى القضاء والاستقرار في نشر تقارير نهاية السنة وتشريع تمديد الحسابات للمؤسستين الأولى. بالإضافة إلى أن عرض الموازنة المفتوحة بدأ الآن المزود من الجامعة التنفيذية يبدأ الآن المزيد من البيانات على مستوى البرنامج أكثر من الملفات الذي بدأ وتطور مع تقدم الدراسات. كما بدأت الحكومة في نشر المزيد من بيانات الموازنة المفتوحة إلى وزارة المالية، بدلاً من إنتاج تلك البيانات في نسخ مطبوعة فقط من الزوايا أو المكتبات العامة. وعلى الرغم من أن هذه التغيرات الإيجابية ملحوظة، لا تزال الخلافات قائمة في البلاد بشأن شفافية الميزانية التي تشكل دولة النظر إلى الموازنة الوطنية، وكذلك بشأن الدور المحدد للمشرين في اعتماد الموازنة والإشراف عليها.

ويوزع البحث المحلي لمؤشر الموازنة المفتوحة لأرزاباجن أن الزيادة في توفر بيانات الموازنة إلى أربعة عوامل. أولًا، أصبح المشرفون في الجامعات يتخلى عن النقص في مشاركة المزيد من شفافية الميزانية من الحكومة. ثانياً، تدعم إصلاحات إدارة المالية العامة التي تقدمت بها خطة عمل الاتحاد الأوروبي لأرزاباجن المزيد من الوصول لمعلومات الموازنة.
لا تزال مفاوضات إلغاء الد ориون الجارية حالية بين المناخب والحكومة بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المتلقية بالدوري. ومن الشروط الخاصة بهذه المبادرة أن تقوم الحكومة بتقديم اصلاحات مماثلة للمؤسسات المحلية والاجتماعية، بما في ذلك حكومات البلدان القاحلة، وتشمل هذه التغييرات في مسار موازنة المفتوحة، والاقتصاد المحلي، والتنمية المستدامة، والتعليم، والصحة.

وبمجرد انتهاء مفاوضات إلغاء الدوريات، ستكون هناك حاجة إلى استراتيجيات جديدة لمحاكاة التغييرات الاقتصادية والاجتماعية. ومن الممكن أن يؤدي ذلك إلى تحسين الوضع المالي، وال🌙chen وتقليل الأعباء المالية على المواطنين، وتوفير فرص عمل للعديد من المواطنين.

وفيما يتعلق بمفاوضات إلغاء الدوريات، فقد بدأت الحكومة بعملية تغيير شاملة في مسار موازنة المفتوحة، وتغطي جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. ومن الممكن أن يؤدي ذلك إلى تحسين الوضع المالي، وال✨chen وتقليل الأعباء المالية على المواطنين، وتوفير فرص عمل للعديد من المواطنين.

يعدّ هذا التغيير خطوة تقدمية في طريق البناء المالي للدولة، ويتطلب الاستمرار في العمل الجاد والتعاون الدولي للحفاظ على هذا التقدم نحو البناء المالي المدروس.
وعلى الرغم من أن شفافية الميزانية لم تتحسن بشكل كبير، فإن المخاوف لا تزال قائمة بشأن الوضع الضعيف للشفافية الإجبارية والميزانية، واستدامة التحمسات التي تم إنجازها. فقد توصل مؤشر 2010 إلى أن حكومة مالاوي لا تزال تحجب الميزانية الفاصلة عن الجمهور. وقد تمكنت باحث المؤشر هناك من الحصول على نسخ مطبوعة من مشروع الميزانية المقدمة من السلطة التنفيذية وتقدير نهاية السنة، ولم يتمكن من الحصول على الميزانية الفاصلة بأي صورة من الصور.

في حين يصبح توضيح الأسابيع الحالية لتقويض الحكومة للمزيد من المعلومات للجمهور بشأن الميزانية، فإن باحث المؤشر في مالاوي يرجح وجودة عادة أسباب وراء هذه التحمسات. أولاً، استجابة الحكومة لمخالف المانحين وكشف قسم الدين والموازنة. استدامة قرار المالي للتنفيذ بصورة أوقت وтарف المانحين لتمديد الموارد المقدمة إلى الجهات التنظيمية. ثانياً، استجابة الحكومة لمفاوضات الحكومة المشتركة التي أوضحت ميزانية مؤشر الميزانية المقدمة لعام 2008، والتي تم إبقاء الضوء عليها في الإعلام المحلي. ومن المؤشرات على جهود حكومة مالاوي نجاح التدقيق العام والتفتيش في مسألة المطافية قد قاتل ببعض الانتصارات خارجية لإدارة العلاقات العامة للوزارة في 2008، وعلى الأخص مع المانحين. وتم نشر موجز للميزانية كجزء من هذه العملية.

رواندا

ارتفعت درجة رواندا على مؤشر الميزانية المفتوحة من 1 في استقبال 2008 إلى 11 في مسبح 2010، بارتفاع 10 نقاط. خلال هذه الفترة، بدأت الدولة في تحسين الميزانية المقدمة للجمهور، بما في ذلك ميزانية المانحين، وتقليل نهائية السنة، وتقليل تدقيق الجردس. إلا أن مشروع الميزانية المقدمة في الجهة التنفيذية لم يشتر في أقرار الميزانية وتحويتها إلى قانون. كما أنه على الرغم من أن رواندا بدأت الآن في نشر التقارير الرسمية للميزانية، فإن هذه الوثائق لا تضمن العديد من البيانات التي تم تقييمها في مؤشر الميزانية المفتوحة.


عندما نشر مؤشر 2008، جاءت النتيجة صادمة للحكومة والمانحين نظراً لاعتبار رواندا لدى البعض نموذجاً للتنمية في أفريقيا. ومنذ ذلك الحين، تصل المانحين لرواندا، وكذلك مثولًا للحكومة الرواندية بالباحث المحلي لمؤشر الميزانية المفتوحة لمناقشة قضايا شفافية الميزانية في البلاد، وتلتزم في نهاية المطاف على مؤشر الميزانية المفتوحة.


أوكوانيا

ارتفعت درجة أوكوانيا على مؤشر الميزانية المفتوحة من 55 في مسبح 2008 إلى 62 في مسبح 2010، بفارق سبع نقاط. ويرجع هذا التحسن إلى نشر عناصر أكثر شمولًا في مشروع الميزانية المقدمة من السلطة التنفيذية. كما أن الحكومة بدأت في نشر تقارير خلال العام طبيعي المعايير الدولية. كما أنها نشر الآن تقرير تم تدقيقه لنهاية العام - نشرت الحكومة في السابق تقرير لم يكن تم تدقيقه لنهاية العام.)
لا تحتوي الصفحة على نص يمكن قراءته بشكل طبيعي.